التقييم الإسرائيلي للأمن القومي والتهديدات والفرص

بعد 3 سنوات من هجوم 7 أكتوبر

قراءة تحليلية في مخرجات مؤتمر الأمن القومي الإسرائيلي السنوي

إعداد: ياسر مناع

أيلول 2026

ملخص

تقدم هذه الورقة قراءة في أعمال مؤتمر الأمن القومي السنوي الذي عقده معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي(INSS) ، بالشراكة مع مجموعة "يديعوت أحرونوت"، في 27 تموز/يوليو 2026 تحت عنوان "العصر الأمني الجديد لإسرائيل". عقد المؤتمر مع اقتراب مرور ثلاث سنوات على هجوم السابع من أكتوبر 2023 والحرب متعددة الجبهات التي تلته. وجمع قيادات سياسية وعسكرية وأمنية، إلى جانب باحثين وخبراء، لمناقشة التحولات التي أصابت البيئة الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لإسرائيل.

وتتناول الورقة أدناه مداخلات المؤتمر من خلال ثمانية محاور:

1. **مراجعة العقيدة الأمنية الإسرائيلية**: تبحث في فشل سياسة الاحتواء وإدارة الصراع بعد 7 أكتوبر، والخلاف بين ثلاث مقاربات: الحسم والضربات الاستباقية، ضبط استخدام القوة، ودمج العمل العسكري بالمبادرة السياسية والتحالفات والتماسك الداخلي.
2. **المسألة الفلسطينية ومستقبل السيطرة الإسرائيلية**: تتناول استمرار الحرب وحكم حماس ومستقبل إدارة غزة، والاستيطان ومكانة السلطة الفلسطينية في الضفة، وسياسة الردع تجاه الأسرى، وموقع الفلسطينيين في إسرائيل. ويتركز الخلاف حول الضم والسيطرة المباشرة، أو الفصل السياسي والإداري مع إبقاء السيطرة الأمنية.
3. **إيران والبرنامج النووي**: تبحث في حجم الضرر الذي أحدثته الضربات، واستمرار قدرة إيران على إعادة بناء برنامجها، والخلاف بين الضربات المتكررة وتغيير النظام، وبين استراتيجية تجمع القوة العسكرية والضغط الاقتصادي والتفتيش والاتفاقات الدولية.
4. **خريطة التهديدات التي تواجه إسرائيل**: تعرض أربعة عشر سيناريو داخليا وخارجيا، تشمل إيران، والحرب متعددة الجبهات، والانقسام المجتمعي، وتراجع الديمقراطية والدعم الدولي والإنتاجية. ويتركز التحليل على احتمال تزامن هذه المخاطر وتكوين "عاصفة كاملة" تستنزف قدرة الدولة.

5. **الانتخابات ومستقبل النظام السياسي**: يناقش مستقبل نتنياهو والليكود، وتركيبة الحكومة المقبلة، وإمكان تشكيل حكومة وحدة، ومكانة الأحزاب العربية والحريدية، وقانون التجنيد، واستقلال القضاء والشرطة، ونزاهة الانتخابات، ومسؤولية القيادة عن إخفاق 7 أكتوبر.
6. **العلاقة مع الولايات المتحدة**: يحلل اعتماد إسرائيل العسكري والسياسي والتكنولوجي على واشنطن، وانتقال العلاقة نحو الارتباط الشخصي بترامب، وتراجع أساسها المؤسسي والعابر للحزبين، وانخفاض التأييد لإسرائيل بين الشباب والديمقراطيين وقطاعات يهودية وإنجيلية.
7. **علاقات إسرائيل الخارجية ومكانتها الدولية**: يتناول تراجع الشرعية، وأزمة العلاقات مع أوروبا، واتفاقيات التطبيع والعلاقات الإقليمية، والمقاطعة الأكاديمية والاقتصادية. ويناقش مصادر المكانة الدولية: التسوية السياسية، والمصالح المشتركة، أو القوة العسكرية والتفوق التكنولوجي.
8. **الاقتصاد والتفوق العلمي والتكنولوجي**: يبحث في كلفة الحرب وإعادة إعمار الشمال، وهجرة العلماء والمهندسين، وتراجع تمويل الجامعات والمنح الدولية، والمقاطعة الأكاديمية، ومستقبل الصناعات العسكرية. ويعرض المعرفة والتكنولوجيا والتعليم بوصفها ركائز مباشرة للأمن القومي.

الخلاصة الأساسية من هذه الورقة أن إسرائيل دخلت مرحلة تعيد فيها تعريف أمنها القومي بعد 7 أكتوبر، بينما يحتل الفلسطينيون مركز هذا التعريف بوصفهم موضوعا للسيطرة والردع والفصل الديمغرافي. وتكشف المداخلات التي نستعرضها أدناه أن الخلاف الإسرائيلي يدور أساسا حول شكل السيطرة الأكثر فاعلية واستدامة: يدعو تيار إلى الحسم والضم والاستيطان والتهجير والسيطرة المباشرة، ويدعو تيار آخر إلى الفصل السياسي والإداري مع إبقاء السيطرة الأمنية الإسرائيلية.

وتبرز أهمية الورقة في أنها ترسم أمام القارئ خريطة التيارات التي تصوغ التفكير الأمني والسياسي الإسرائيلي بعد الحرب، وتظهر نقاط الضعف الإسرائيلية مثل الانقسام الداخلي، وتراجع الديمقراطية، والاعتماد على الولايات المتحدة، وفقدان الشرعية الدولية، وإنهاك الاقتصاد، وهجرة الكفاءات.

المحتويات

الملخص 2
أولًا: مراجعة العقيدة الأمنية الإسرائيلية 5

ثانيًا: المسألة الفلسطينية ومستقبل السيطرة الإسرائيلية 10
قطاع غزة 10
الضفة الغربية 13
الأسرى الفلسطينيون وسياسة الردع 16
الفلسطينيون في الأراضي 1948 17

ثالثًا: إيران والبرنامج النووي 18

رابعًا: خريطة التهديدات التي تواجه إسرائيل 24

خامسًا: الانتخابات ومستقبل النظام السياسي 28

سادسًا: العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية 33

سابعًا: علاقات إسرائيل الخارجية ومكانتها الدولية 37

ثامنًا: الاقتصاد والتفوق العلمي والتكنولوجي 42

خلاصة تحليلية: الدلالات والتداعيات 47

الملحق 1: قائمة بجلسات ومداخلات المؤتمر 50

أولًا: مراجعة العقيدة الأمنية الإسرائيلية

كشفت المداخلات أن العقيدة الأمنية الإسرائيلية تواجه أزمة تتجاوز إخفاق السابع من أكتوبر، وتمتد إلى الأسس التي أدارت إسرائيل من خلالها الصراع خلال العقود الماضية. ودار النقاش حول صلاحية الردع والاحتواء وإدارة الصراع والدفاع خلف الحدود و"المعركة بين الحروب" في ظل انتقال إسرائيل إلى حرب متعددة الجبهات وارتفاع كلفتها العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والدولية. واتفق معظم المتحدثين على أن القوة العسكرية تظل ضرورية، لكنهم اختلفوا بشأن حدود استخدامها ومعنى الحسم والعلاقة بين الإنجاز الميداني والغاية السياسية.

وفي إطار البحث عن عقيدة بديلة، دعا غادي آيزنكوت - رئيس الأركان الإسرائيلي الأسبق ورئيس حزب (يشار) - إلى بناء الردع وتحقيق انتصار حاسم عند اندلاع الحرب ثم توجيه الموارد نحو تطوير الدولة وتقويتها من الداخل. وربط قدرة إسرائيل على الاستمرار بالتماسك الاجتماعي والتكافل وتحمل المسؤولية وتوسيع المشاركة في الخدمة العسكرية والمدنية.

وانطلاقًا من هذا التصور، رأى آيزنكوت أن الحرب متعددة الجبهات تفرض زيادة حجم الجيش النظامي بنحو 12 إلى 14 ألف جندي، وتعزيز قوات الاحتياط وتوفير الأدوات التي تسمح للجيش بمواجهة إيران وحزب الله وحماس والتهديدات في الضفة الغربية في وقت واحد. كما وضع منع إيران من امتلاك السلاح النووي في رأس الأولويات مع الحفاظ على السيطرة الأمنية الإسرائيلية، والفصل بين الجماعات المسلحة والسكان المدنيين ومنع انهيار السلطة الفلسطينية أو تحول الضفة الغربية إلى جبهة تستنزف الجيش الإسرائيلي.

وفي مقابل التركيز على توسيع القوة العسكرية، دعا آساف أوريون - رئيس مركز ديان - إلى مراجعة عقيدة الدفاع الأمامي والحرب المستمرة التي تقوم على استخدام القوة لمنع كل تهديد قبل وصوله إلى إسرائيل. وطالب بفحص قدرة الدولة على تحمل هذه العقيدة عسكريًا واقتصاديًا وأخلاقيًا ودوليًا، ودراسة كل تهديد والبدائل المتاحة لمواجهته ضمن رؤية طويلة الأمد. ورأى أن على القيادة حسم الاختيار بين مواصلة التعبئة الشاملة

والانتقال إلى حملة أقل كثافة وأكثر قابلية للإدارة مع مراعاة استنزاف قوات الاحتياط، ونقص قطع الغيار وارتفاع التكلفة وتراجع المكانة الدولية.

وضمن هذه المراجعة، وضع أوريون التحالف مع الولايات المتحدة في صلب العقيدة الأمنية؛ لأن الدعم الأميركي يشمل الأسلحة والمخزونات والغطاء السياسي والاقتصاد والتكنولوجيا. ورفض تصور الاستقلال التسليحي الكامل أو تحويل إسرائيل إلى "إسبرطة عظمى" تعيش في عزلة، لأن الصناعات العسكرية تعتمد على مكونات وسلاسل توريد دولية. لذلك، دعا إلى توسيع الإنتاج المحلي وتنويع العلاقات والحفاظ على العلاقات مع أوروبا وإعادة بناء العلاقة الأميركية على أساس مؤسسي يتجاوز الاعتماد على شخص الرئيس دونالد ترامب.

واتسع النقاش حول مفهوم الأمن القومي في مداخلة الباحث يوفال أيلون - أحد القائمين على دراسة خريطة التهديدات الإسرائيلية - إذ قدم مفهومًا يقوم على أربعة أعمدة، هي: العلاقات الخارجية، ومناعة الدولة، والتفوق التكنولوجي، والقوة العسكرية. ورأى أن التهديدات لا تعمل بصورة منفصلة، إذ يمكن للانقسام الداخلي أن يضعف التعبئة ولتراجع الدعم الأميركي أن يقيد القرار العسكري وللحرب الطويلة أن تستنزف الاقتصاد والمؤسسات. لذلك، رأى أن العقيدة الأمنية لا تستطيع التركيز على الجيش وحده ويجب أن تشمل الديمقراطية والتماسك الاجتماعي والاقتصاد والإنتاجية والقدرات العلمية والعلاقات الدولية.

وفي اتجاه أكثر هجومية، طرح أفيغدور ليبرمان - رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" ووزير الدفاع الأسبق - عقيدة تقوم على التخلي عن الاحتواء وإدارة الصراع والمعركة بين الحروب، والانتقال إلى المبادرة والضربة الاستباقية والحسم. وحدد ست جبهات مفتوحة، هي إيران وحزب الله وحماس والحوثيون وسوريا والضفة الغربية، وطالب بوضع سلم أولويات وتعريف واضح للحسم في كل جبهة. كما رفض استمرار الحروب سنوات ورأى أن المواجهة يجب ألا تتجاوز أربعين أو خمسة وأربعين يومًا.

وبناء على هذا التعريف للحسم، ربط ليبرمان إنهاء المواجهة في غزة بإسقاط حكم حماس وفي لبنان بتوجيه ضربة استباقية إلى حزب الله وفي إيران بتغيير النظام لا بتأخير البرنامج النووي وحده. كما دعا إلى إنشاء قوة صاروخية إسرائيلية مستقلة تقلل الاعتماد على سلاح الجو والدعم الأميركي وإلى فرض الخدمة العسكرية أو

المدنية على جميع المواطنين؛ لأن أي استراتيجية متعددة الجبهات تحتاج إلى جيش أكبر واقتصاد قادر على تمويله.

وتقاطع نفتالي بينيت - رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق - مع هذا الاتجاه في تركيزه على المبادرة الهجومية، لكنه صاغ تصوره من خلال "عقيدة الأخطبوط" التي تنظر إلى إيران بوصفها مركز التهديد وإلى حزب الله وحماس والحوثيين بوصفهم أذرعًا تابعة لها. ورأى أن إسرائيل استنزفت نفسها في قتال الأذرع، في حين لم توجه جهدًا كافيًا إلى الرأس الإيراني. لذلك دعا إلى الجمع بين العمليات العسكرية المباشرة والضغط الاقتصادي والعمل السيبراني ودعم المعارضة الإيرانية والتعاون الدولي.

وفي السياق نفسه، انتقد بينيت العقيدة التي تعاملت مع إسرائيل بوصفها "فيلا في الغابة" تحتمي بالجدران والأسوار، ودعا إلى التحول إلى "غوريلا في الغابة" تتحرك داخل الإقليم، وتؤثر في بيئتها وتبني التحالفات وتهاجم مصادر التهديد. وربط الأمن بالسيطرة العسكرية في الضفة الغربية ورفض الانسحاب منها، ودعا إلى تصنيف قطر دولة عدو إلى جانب تطوير العلاقات الاقتصادية والتطبيع مع الدول الإقليمية.

كذلك، دفع إيتمار بن غفير - وزير الأمن القومي الحالي - بهذا الاتجاه إلى مستوى أكثر تشددًا، إذ ربط الحسم بالاستخدام الواسع للقوة والسيطرة المباشرة على الأرض. ورأى أن إنهاء تهديد حماس يتطلب استمرار الحرب وتشجيع هجرة الفلسطينيين وإعادة الاستيطان إلى قطاع غزة. كما دعا إلى توسيع صلاحيات الجنود، وتشديد الردع وتوزيع السلاح على الإسرائيليين ورفض التسويات مع إيران أو حماس قبل تحقيق انتصار عسكري واضح.

وقدم بتسلئيل سموتريتش - وزير المالية والوزير في وزارة الدفاع - تصورًا قريبًا من هذا المنحى يستند إلى "الجدار الحديدي" و"خطة الحسم"، ويربط الأمن بالاستيطان والسيطرة الدائمة على الضفة الغربية. ورأى أن المستوطنات والمزارع والطرق تشكل بنية دفاعية تمنع إقامة دولة فلسطينية وتوسع المجال الأمني الإسرائيلي. ويقوم هذا الاتجاه على فرض واقع جغرافي وسياسي يجعل الخصوم يدركون استحالة هزيمة إسرائيل أو إجبارها على الانسحاب.

وفي اتجاه يربط القوة بالتماسك الداخلي، رأى بني غانتس - رئيس الأركان ووزير الدفاع الأسبق - أن القوة العسكرية لا تنفصل عن الوحدة الاجتماعية والديمقراطية والاقتصاد. ودعا إلى بناء جيش كبير وفرض مشاركة

أوسع في الخدمة والمحافظة على السيطرة الأمنية مع تشكيل قيادة سياسية قادرة على توحيد المجتمع. وأكد أن قدرة إسرائيل على الصمود في الحرب نتجت من تماسك الجمهور، وأن الدولة تحتاج إلى بناء هذه الوحدة قبل الأزمات لا بعد وقوعها فقط.

ومن زاوية تركز على العلاقة بين القوة والسياسة، قال يائير غولان - رئيس حزب "الديمقراطيين" ونائب رئيس الأركان الأسبق - إن إسرائيل حققت إنجازات عسكرية في جبهات متعددة، لكنها لم تحولها إلى أمن طويل الأمد بسبب غياب المبادرة السياسية. ودعا إلى وضع رؤية لكل جبهة تشمل مستقبل غزة وترتيبًا سياسيًا وأمنيًا في لبنان واستراتيجية تجاه إيران والاستفادة من الدعم الأميركي لتحويل النتائج العسكرية إلى اتفاقات مستقرة. كما رفض الاكتفاء بضرب الخصوم من دون تحديد الواقع الذي تريد إسرائيل إنشاءه بعد انتهاء العمليات.

وتقاطع درور شالوم - الرئيس السابق للقسم الأمني والسياسي في وزارة الدفاع - مع هذا الطرح، إذ أكد أن إسرائيل حققت نجاحات عملياتية استثنائية، لكنها لم تحولها إلى نتائج استراتيجية مستقرة. ورأى أن المشكلة لا تكمن في أداء الجيش وإنما في غياب القرار السياسي الذي يربط العمليات بغاية واضحة. لذلك، دعا إلى الجمع بين استمرار العمليات الأمنية والمبادرة السياسية والتحالفات، مستندًا إلى العقيدة التي عملت بها إسرائيل منذ مرحلة دافيد بن غوريون حين خدمت القوة العسكرية والسياسة الخارجية هدفًا استراتيجيًا واحدًا.

وقدم تامير هايمان - الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية ورئيس معهد دراسات الأمن القومي- تصورًا مماثلًا يقوم على تحويل القوة إلى سياسة. ورأى أن العمليات العسكرية غيرت جزءًا من الواقع الإقليمي وأضعفت خصوم إسرائيل، لكنها لم تنتج استقرارًا دائمًا. ودعا إلى صياغة رؤية تحدد اتجاه الدولة وتوفير أدوات عسكرية ودبلوماسية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية لتنفيذها، وامتلاك قيادة تستطيع اتخاذ قرارات استراتيجية حتى عندما لا تحظى بتأييد شعبي فوري.

وفي امتداد لهذا التصور، اعتبر هايمان اندماج إسرائيل في الشرق الأوسط جزءًا من عقيدتها الأمنية، ودعا إلى بناء شبكة من التحالفات والترتيبات وتوسيع اتفاقيات التطبيع، وتقديم مسار تجاه الفلسطينيين والحفاظ على العلاقة مع الولايات المتحدة وأوروبا والجاليات اليهودية. ورأى أن الإنجازات العسكرية قد تفقد قيمتها إذا لم تتحول إلى شرعية واتفاقات ومكانة إقليمية.

أما أودي ديكل – الباحث في معهد دراسات الأمن القومي - فرأى أن السابع من أكتوبر كشف فشل سياسة إدارة الصراع، لكنه رفض أن يكون البديل إدارة عسكرية دائمة للفلسطينيين. ودعا إلى الحفاظ على حرية العمل الأمني والسيطرة على الغلاف الخارجي والمناطق الأمنية مع تطبيق فصل سياسي وجغرافي وديمغرافي يمنع التحول إلى دولة واحدة. واعتبر أن هذا الفصل يمكن أن يقلل الاحتكاك ويحافظ على قدرة الجيش ويفتح المجال أمام توسيع العلاقات الإقليمية.

وفي سياق مراجعة الافتراضات التي سبقت السابع من أكتوبر، رأت عنات روث - المديرة العامة لمنتدى شيلو للسياسات - أن الهجوم أسقط الافتراض القائل إن الجدران والتكنولوجيا والضمانات الدولية تستطيع وحدها توفير الأمن. ودعت إلى عقيدة تحفظ قدرة إسرائيل على العمل خلف الحدود، ولا تعتمد على الفصل المادي فقط. وفي المقابل، حذر رئيس القائمة العربية الموحدة منصور عباس من وهم الحسم الكامل، ورأى أن إسرائيل تواجه قيودًا أخلاقية وقانونية ودولية على استخدام القوة وأن التسويات والشراكة المدنية تمثلان جزءًا من أي استراتيجية تمنع توريث الصراع للأجيال المقبلة.

وانتقل النقاش من مستوى العقيدة العامة إلى اختبارها العملي في الجبهة الشمالية، حيث كشفت الجلسة الخاصة بالمناعة الوطنية ومستقبل البلدات الشمالية عن فجوة بين التقديرات الرسمية وشعور السكان بالأمن. فعلى الرغم من وجود الجيش الإسرائيلي داخل الأراضي اللبنانية والهدوء النسبي على الحدود، ظل خطر تسلل مسلحين إلى البلدات مصدر القلق الأساسي لدى السكان في ظل خشيتهم من تكرار سيناريو السابع من أكتوبر في الجبهة الشمالية. وفي هذا السياق، رأى موشيه دافيدوفيتش - رئيس المجلس الإقليمي "ماتيه آشر" - أن الوجود العسكري داخل لبنان يمنح السكان خط دفاع متقدمًا، لكنه لا يقدم ضمانة دائمة، ودعا إلى إشراكهم في أي قرار يتعلق بالانسحاب أو التسوية السياسية.

وتكشف مجمل هذه المداخلات ثلاث اتجاهات عامة: الاتجاه الأول يدعو إلى الحسم والضربة الاستباقية والسيطرة على الأرض وتغيير الأنظمة المعادية. ويركز الاتجاه الثاني على مراجعة كلفة الحرب، والحفاظ على التحالفات، وضبط استخدام القوة وفق أهداف قابلة للتحقيق. أما الاتجاه الثالث، فيدعو إلى دمج القوة العسكرية بالمبادرة السياسية والتسويات الإقليمية والتماسك الداخلي والاقتصاد والتكنولوجيا. واتفق معظم

المتحدثين على أن سياسة الاحتواء السابقة فقدت صلاحيتها، لكنهم اختلفوا بشأن ما يحل محلها، بين حرب أكثر هجومية، واستراتيجية مركبة تستخدم القوة ضمن رؤية سياسية واجتماعية واقتصادية متكاملة.

ثانيًا: لمسألة الفلسطينية ومستقبل السيطرة الإسرائيلية

احتلت المسألة الفلسطينية موقعًا مركزيًا في المداخلات، وظهرت بوصفها قضية أمنية وسياسية وديمغرافية وأخلاقية تؤثر في مستقبل إسرائيل وعلاقاتها الإقليمية والدولية. وانقسم المتحدثون بين اتجاه يدعو إلى تكريس السيطرة الإسرائيلية وتوسيع الاستيطان ومنع قيام دولة فلسطينية، واتجاه يريد الحفاظ على السيطرة الأمنية مع تحقيق فصل سياسي ومدني عن الفلسطينيين، واتجاه ثالث يرى أن غياب المبادرة السياسية يحول الإنجازات العسكرية إلى استنزاف دائم ويقود تدريجيًا إلى واقع الدولة الواحدة.

1. قطاع غزة

فيما يتعلق بقطاع غزة، رأى غادي آيزنكوت أن الحرب يجب أن تنتهي بالقضاء على القوة العسكرية والسلطوية لحركة حماس، سواء تحقق ذلك من خلال اتفاق أو باستخدام القوة العسكرية. وأيد المساعي الأميركية للتوصل إلى اتفاق مع استئناف العمليات إذا فشلت المفاوضات أو استمرت حماس في تعطيلها. كما أكد أنه دعم المناورة البرية في غزة، ورفض الادعاءات التي اتهمته بمعارضتها. وميز بين قطاع غزة والضفة الغربية في ملف العمال، إذ أيد منح تصاريح عمل للفلسطينيين في الضفة بعد الفحص الأمني ورفض السماح بدخول عمال من غزة.

وتقاطع أفيغدور ليبرمان مع هذا الموقف في الدعوة إلى إنهاء حكم حماس، لكنه ركز على مسؤولية سياسة الاحتواء عن وصول إسرائيل إلى هجوم السابع من أكتوبر. وقال إنه قدم عام 2016 تحذيرًا من هجوم تنفذه قوات النخبة التابعة للحركة، يشمل السيطرة على بلدات وأخذ رهائن. كما ذكر أنه طالب، خلال توليه وزارة الدفاع، بضربة استباقية تستهدف قيادة حماس وأعد خطة لإسقاط حكمها خلال 45 يومًا. وانتقد سياسة وقف

إطلاق النار وإدخال الأموال القطرية؛ لأنها اشترت هدوءًا قصيرًا مقابل السماح للحركة ببناء قوتها. ورأى أن استمرار حكم حماس بعد سنوات من الحرب يكشف غياب تعريف واضح للحسم والنصر.

وفي مقابل المقاربات التي ركزت على الحسم العسكري، قدمت الباحثة نعومي نيومان - رئيسة وحدة الأبحاث في جهاز الشاباك سابقًا - قراءة للوضع الفلسطيني في غزة، ورأت أن النظام السياسي الفلسطيني يعيش إحدى أدنى مراحله في ظل الانقسام بين القطاع والضفة وغياب قيادة جديدة، وشلل المؤسسات وانعدام الأفق السياسي. وأشارت نيومان إلى تراجع التأييد الشعبي لحماس، إذ قدرت أن قاعدة دعمها السابقة بلغت نحو 35% ، فيما تتراوح التقديرات الحالية بين 7 – 20%، مع صعوبة إجراء استطلاعات دقيقة داخل القطاع.

وانطلاقًا من هذه القراءة، رأت نيومان أن خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن غزة تبدو جيدة من حيث المبدأ، لكنها تواجه عقبات أساسية، في مقدمتها رفض حماس نزع سلاحها وتفكيك بنيتها العسكرية. واقترحت فصل السكان عن الحركة من خلال تقسيم القطاع إلى منطقتين (حمراء وخضراء) بحيث تخضع المنطقة الخضراء للسيطرة الإسرائيلية بعد إزالة البنية المسلحة منها وتأمينها ثم ينقل السكان إليها، فيما تستمر العمليات ضد حماس في المناطق الحمراء. ووفق تصورها، يهدف هذا الفصل إلى تحسين الظروف المدنية في المناطق التي لا تديرها حماس، وتقليص قدرة الحركة على استخدام السكان والموارد المدنية للحفاظ على سلطتها.

أما يائير غولان، فركز على ضرورة إنهاء قدرة حماس على إدارة السكان وجباية الأموال وإعادة بناء مؤسساتها وبنيتها العسكرية. ورأى أن الضربات العسكرية وحدها لا تستطيع هزيمة الحركة ما دامت تحتفظ بوظيفتها السلطوية. لذلك، طالب بإنشاء إدارة فلسطينية بديلة داخل غزة تحظى بدعم عربي ودولي، وربط إنهاء الحرب بمبادرة سياسية تحدد مستقبل القطاع وتمنع عودة حماس إلى الحكم.

ويرتبط هذا الطرح بما قدمه تامير هايمان، الذي رأى أن إسرائيل لا تعرف كيف تجيب عن سؤال أساسي يتعلق بما تريده من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وأكد أن غياب الإجابة يجعل إسرائيل عاجزة عن شرح سياستها، ويمنح الآخرين فرصة تعريف أهدافها نيابة عنها.

كما رأى أن صور الدمار والقتل في غزة أدت دورًا مركزيًا في تراجع مكانة إسرائيل داخل الولايات المتحدة وأوروبا، وسرعت اتجاهات سلبية كانت قائمة قبل الحرب. ودعا إلى تقديم رؤية تمنح الفلسطينيين أفقًا سياسيًا،

حتى إن لم تتضمن إعلانًا فوريًا عن دولة فلسطينية؛ لأن غياب الاتجاه يفهم دوليًا بوصفه رغبة في السيطرة الدائمة وإلغاء المستقبل السياسي الفلسطيني.

وفي إطار تقييم نتائج الحرب، تناول درور شالوم - الرئيس السابق للقسم الأمني والسياسي في وزارة الدفاع - ملف المحتجزين الإسرائيليين بوصفه أحد الإنجازات الواضحة التي تحققت خلالها، وعد إعادتهم واجبًا أخلاقيًا تجاه أشخاص اختطفوا من منازلهم، ورفض استخدام الصفقة لتبرير عدم تحقيق أهداف الحرب الأخرى. وأرجع نجاح إعادتهم إلى الضغط الذي مارسه الرئيس الأميركي دونالد ترامب وإلى الاحتجاجات الإسرائيلية التي دفعت الإدارة الأميركية إلى تكثيف جهودها لإتمام الصفقة. كما رأى أن إسرائيل كانت تستطيع إعادتهم في وقت أبكر وبأعداد أكبر، وأن انتهاء هذا الملف يزيل أحد القيود التي أثرت في القرارات العسكرية والسياسية، ويعيد طرح السؤال المتعلق بالجهة التي ستدير قطاع غزة بعد حماس.

وفي اتجاه مختلف، ربط إيتمار بن غفير الحسم باستمرار الحرب حتى سحق حماس، وتشجيع الفلسطينيين على الهجرة وإعادة الاستيطان الإسرائيلي إلى قطاع غزة. ورأى أن الانسحاب الإسرائيلي السابق سمح لحماس ببناء قوتها، وأن العودة إلى السيطرة على الأرض تمثل ضمانة أمنية. كما دعا إلى تشجيع هجرة الفلسطينيين من غزة والضفة، ورفض اعتبار الفكرة غير قابلة للتنفيذ. وقال إن إسرائيل تستطيع الإبقاء على عرب يقبلون وجود الدولة اليهودية ولا يعملون ضدها.

ومع ذلك، أقر بن غفير بأن إسرائيل لم تحقق الحسم في قطاع غزة بعد مرور قرابة ثلاثة أعوام على هجوم السابع من أكتوبر، وأن حماس ما زالت تحتفظ بوجودها وقدرتها على العمل. وقال إنه صوت منفردًا داخل المجلس الوزاري الأمني ضد إدخال "مجلس السلام" إلى القطاع؛ لأنه يرفض الانتقال إلى ترتيبات سياسية وإدارية قبل القضاء على حكم حماس.

وفي المقابل، أشار إلى أن العمليات العسكرية وسعت السيطرة الإسرائيلية - وفق تقديره - إلى نحو 63% من مساحة القطاع. لكنه رأى أن هذه النتائج لا تمثل حسمًا ما دامت حماس قادرة على إعادة تنظيم نفسها وممارسة وظائف سلطوية داخل المناطق الفلسطينية.

2. الضفة الغربية

انتقلت المداخلات من مستقبل قطاع غزة إلى الوضع في الضفة الغربية، حيث حذر آيزنكوت من اقترابه من الفوضى، وحمل الحكومة مسؤولية إضعاف منظومة السيطرة الأمنية بعد نقل صلاحيات الإدارة المدنية إلى بتسلئيل سموتريتش، ومنح بن غفير نفوذًا واسعًا على الشرطة. ورأى أن هذه التغييرات أضعفت إنفاذ القانون، وحدت من قدرة الجيش والشاباك على إحباط العمليات وساعدت على تصاعد عنف المستوطنين. كما حذر من مواجهات واسعة بين الفلسطينيين والمستوطنين قد تضطر الجيش إلى نقل قوات من غزة ولبنان إلى الضفة.

وانطلاقًا من هذا التحذير، عارض آيزنكوت تفكيك السلطة الفلسطينية وضم الضفة؛ لأن ذلك سيحمل إسرائيل مسؤولية مباشرة عن نحو 2.8 مليون فلسطيني. ورأى أن إسرائيل تحتاج إلى سلطة فلسطينية قادرة على إدارة السكان مع استمرار السيطرة الأمنية الإسرائيلية بين النهر والبحر. وقال إنه لا يرى إمكان الوصول إلى تسوية نهائية في المرحلة الحالية ولم يدع إلى إقامة دولة فلسطينية، لكنه طالب بالفصل بين المسلحين والسكان المدنيين وإنفاذ القانون على الفلسطينيين والمستوطنين.

ومن جانبها، حددت نعومي نيومان خمسة مصادر رئيسية للقلق الفلسطيني في الضفة، وهي: يتعلق الأول بالأمن الشخصي نتيجة اعتداءات المستوطنين، واستخدمت تعبير "الإرهاب اليهودي" لوصف بعض هذه الاعتداءات. ويتعلق الثاني بحرية الحركة في ظل وجود ما بين 900 وألف حاجز وبوابة وإغلاق وساتر ترابي يقيد تنقل الفلسطينيين. ويرتبط الثالث بالأزمة الاقتصادية الناتجة عن منع العمال من دخول إسرائيل واحتجاز أموال المقاصة التي قدرتها بما لا يقل عن 17 مليار شيكل ما أضعف قدرة السلطة على دفع الرواتب وتقديم الخدمات.

ويتصل المصدر الرابع بما يجري في قطاع غزة؛ لأن الفلسطينيين في الضفة ينظرون إلى مصير القطاع بوصفه جزءًا من مستقبلهم السياسي والأمني. أما المصدر الخامس، فيتعلق بوضع المسجد الأقصى، والخشية الفلسطينية من تغييرات قد تفرضها إسرائيل على الوضع القائم فيه.

وربطت نيومان هذه المخاوف بتراجع مكانة السلطة الفلسطينية وتآكل التأييد الشعبي لها، محذرة من أن استمرار إضعافها سيجعل المواجهات المقبلة أكثر تعقيدًا، خصوصًا في مرحلة ما بعد محمود عباس. ورأت أن ضعف السلطة أو انهيارها لن ينتج استقرارًا، وإنما سيخلق فراغًا سياسيًا وأمنيًا تستطيع حماس أو جماعات أخرى

استغلاله في وقت تحتاج فيه إسرائيل - وفق قراءتها - إلى سلطة قادرة على إدارة السكان ومواصلة التنسيق الأمني.

وانتقل النقاش بعد ذلك إلى صلاحية اتفاق أوسلو، حيث رأت عنات روث أن إسرائيل والفلسطينيين تجاوزا فعليًا أجزاء واسعة منه. وأشارت إلى أن إسرائيل استعادت خلال عملية "السور الواقي" حرية العمل العسكري داخل مناطق (أ) ثم وسعت هذا النهج بعد السابع من أكتوبر، فلم تعد تلتزم عمليًا بالتقسيمات الأمنية الأصلية للاتفاق.

وبناء على ذلك، دعت روث إلى الاعتراف بأن أوسلو لم يعد إطارًا مطبقًا مع رفض تفكيك البنى الفلسطينية القائمة من دون إنشاء بديل. ورأت أن الفراغ الإداري والسياسي سيضر بالمصالح الإسرائيلية، لذلك طالبت بوضع تصور جديد يحل محل أوسلو. كما شبهت الهدوء في الضفة بالهدوء الذي سبق هجوم السابع من أكتوبر في غزة حين اعتقدت إسرائيل أن الوضع تحت السيطرة، فيما كانت حركة حماس تبني قدراتها خلف الحدود.

واتهمت روث القيادة الفلسطينية باستغلال استمرار البنى التي أنشأها اتفاق أوسلو لبناء مقومات دولة فلسطينية من جانب واحد من خلال تطوير المؤسسات، والتحرك داخل المنظمات الدولية والسعي إلى الاعتراف الخارجي، وصياغة خطاب سياسي وتعليمي يعامل الضفة الغربية كلها بوصفها أرضًا فلسطينية. ورأت أن إسرائيل استعادت حرية العمل العسكري داخل مناطق السلطة، بينما واصل الفلسطينيون بناء مؤسساتهم السياسية والإدارية من دون الالتزام بالتقسيمات الأصلية للاتفاق. كما اعتبرت أن فكرة الدولتين خرجت عمليًا من جدول الأعمال السياسي الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر، ودعت إلى البحث عن إطار جديد ينظم العلاقة مع الفلسطينيين من دون تفكيك المؤسسات القائمة قبل إنشاء بديل يستطيع إدارة السكان ومنع الفراغ.

وفي مواجهة هذا الاتجاه، حذر أودي ديكل من الانزلاق نحو دولة واحدة، وعرض ثلاثة سيناريوهات قد تنتج عنه. يتمثل السيناريو الأول في ضم ملايين الفلسطينيين من دون منحهم حقوقًا متساوية بما يؤدي إلى نظام قمعي وغير ديمقراطي. ويتمثل الثاني في تعرض إسرائيل لعقوبات وعزلة وضغوط تجبرها على اتخاذ قرارات سياسية من الخارج. أما السيناريو الثالث، فيقوم على دولة لجميع مواطنيها بحقوق سياسية متساوية، وهو سيناريو يتعارض - وفق رؤيته - مع الحفاظ على إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية.

ورأى ديكل أن بعض أعضاء الحكومة يتعاملون مع السلطة الفلسطينية بوصفها تهديدًا أكبر من حماس؛ لأنها تشكل قاعدة مؤسساتية محتملة لدولة فلسطينية، فيما يسمح وجود حماس بالادعاء أنه لا يوجد شريك للتفاوض. وحذر من أن تفكيك السلطة سيحمل إسرائيل مسؤولية أمنية واقتصادية وإدارية ثقيلة، وسيؤثر في الناتج المحلي وقدرة الدولة على مواجهة التحديات الإقليمية.

ولتجنب هذه النتائج، اقترح ديكل فصلًا سياسيًا وجغرافيًا وديمغرافيًا بين إسرائيل والفلسطينيين مع منحهم مساحة إدارية ومعيشية في جزء من الضفة من دون تحويلها فورًا إلى دولة ومن دون انسحاب إسرائيلي شامل. وأكد أن هذا المسار يحافظ على حرية العمل الأمني الإسرائيلي والسيطرة على الغلاف الخارجي والمناطق الأمنية، ويقلل الاحتكاك المدني ويمنع ضم ملايين الفلسطينيين إلى النظام الإسرائيلي.

وقدم يائير غولان تصورًا عمليًا قريبًا من هذا الطرح لبدء الفصل السياسي والديمغرافي في الضفة قبل الوصول إلى اتفاق نهائي. ودعا إلى استعادة سيادة القانون ومواجهة العمليات الفلسطينية واعتداءات المستوطنين، وإعادة بناء قدرة لواء شرطة الضفة، وإزالة البؤر الاستيطانية غير القانونية التي توسعت خلال ولاية الحكومة الحالية. كما اقترح غولان رسم حدود ميدانية تفصل مناطق الوجود الإسرائيلي عن التجمعات الفلسطينية، وتحديد الكتل الاستيطانية التي تسعى إسرائيل إلى إبقائها ضمن ترتيبات مستقبلية. واستند إلى تجربته السابقة في قيادة المنطقة، مشيرًا إلى مناطق عمانوئيل وكرني شومرون وقدوميم وأريئيل وغوش عتصيون، ورأى أن ترسيم المجال الذي يعيش فيه كل طرف يمثل خطوة أولى لمنع الانزلاق نحو دولة واحدة تضم ملايين الفلسطينيين تحت السيطرة الإسرائيلية.

أما بني غانتس، فقال إن إسرائيل لن تغادر الضفة الغربية أو غور الأردن، وميز بين السيطرة الأمنية وإدارة حياة الفلسطينيين، فدعا إلى استمرار حرية العمل الإسرائيلي في جميع أنحاء الضفة مع إدارة الفلسطينيين شؤونهم المدنية في منطقتي (أ - ب). وأضاف أن المؤسسات الفلسطينية يجب أن تعالج القضايا الواقعة ضمن مسؤوليتها، وإذا امتنعت عن مواجهة التهديدات تتدخل إسرائيل.

ورأى غانتس أن الحديث عن أفق سياسي جديد لا يبدو واقعيًا في المرحلة الحالية. ومع ذلك، لم يغلق الباب أمام مناقشة ترتيبات مختلفة مستقبلًا إذا أثبت الطرف الفلسطيني قدرته على إدارة شؤونه ومنع التهديدات. وطالب في الوقت نفسه بمحاربة التنظيمات المسلحة ومنع المتطرفين الإسرائيليين من تنفيذ أعمال لا تمثل إسرائيل.

وفي مقاربة قريبة، طرح نفتالي بينيت نموذجًا يقوم على السيطرة الأمنية والاستيطانية الإسرائيلية في مناطق (ج)، مع إدارة الفلسطينيين حياتهم في منطقتي (أ - ب). ورفض الانسحاب أو تسليم مزيد من الأراضي، انطلاقًا من ادعائه أن المجتمع الفلسطيني يتلقى تربية معادية لإسرائيل واليهود. وقال إن نحو 550 ألف إسرائيلي يعيشون في الضفة، وإن مهمة الجيش الأولى تتمثل في حمايتهم. كما ربط تعزيز الوجود العسكري بنقص الجنود ورفض الحكومة تجنيد الحريديم.

وفي اتجاه أكثر توسعًا، قدم بتسلئيل سموتريتش مشروعًا يقوم على إحداث "ثورة" في الضفة، تشمل إقامة مستوطنات جديدة وتنظيم المزارع الاستيطانية وشق الطرق وتوسيع البنية التحتية وتسريع التخطيط والبناء، وصولًا إلى مليون مستوطن. وأشار إلى إنشاء 104 مستوطنات وأكثر من 160 مزرعة استيطانية واعتبر أن هذه الخطوات تغير طريقة إدارة الضفة منذ عام 1967.

وحدد سموتريتش هدف هذا المشروع بإسقاط فكرة تقسيم الأرض ومنع إقامة دولة فلسطينية. وقدم المستوطنات والمزارع الاستيطانية بوصفها شريطًا أمنيًا يحمي المدن الإسرائيلية، وربط بين السيطرة على مرتفعات الضفة ومنع تكرار هجوم يشبه السابع من أكتوبر داخل مدن وسط إسرائيل. كما دعا إلى تفكيك السلطة الفلسطينية واتهمها بتمويل منفذي العمليات وتربية السكان على مقاومة إسرائيل.

وفيما يتعلق بعنف المستوطنين، رفض سموتريتش التحذيرات من توسعه، ووصفها بأنها حملة لتشويه المستوطنين والمشروع الاستيطاني. وأقر بوجود حوادث فردية، لكنه رفض تعريفها بوصفها ظاهرة سياسية أو تنظيمية، وطالب الشرطة بالتعامل معها مثل أي مخالفات أخرى.

3. الأسرى الفلسطينيون

امتد النقاش حول الحسم والسيطرة إلى سياسة التعامل مع الأسرى الفلسطينيين، حيث عرض بن غفير إجراءاته داخل السجون بوصفها جزءًا من إعادة بناء الردع. وقال إنه ألغى بعد توليه وزارة الأمن القومي عددًا من الحقوق والامتيازات داخل السجون، شملت الدراسة الجامعية والمشتريات من المقاصف والإيداعات المالية وبعض أنواع الطعام والعلاج. وادعى أن ظروف السجن السابقة سمحت للأسرى بالتعامل مع الاعتقال بوصفه مرحلة مؤقتة تنتهي في صفقة تبادل، لذلك سعى إلى جعل السجن أكثر قسوة.

كما دافع بن غفير عن قانون إعدام منفذي العمليات، وقال إن السلطات الإسرائيلية بدأت الاستعداد لإقامة جناح خاص بالمحكومين بالإعدام، واقترح إشراك أفراد من عائلات القتلى أو المحتجزين في تنفيذ الأحكام. وربط هذه السياسة بتشديد الردع، رغم إقراره بالدور الذي يؤديه الجيش والشاباك في تراجع عدد العمليات.

4. الفلسطينيون في الأراضي المحتلة عام 1948

فيما يتعلق بالفلسطينيين داخل إسرائيل، قال منصور عباس - رئيس القائمة العربية الموحدة - إن هجوم السابع من أكتوبر أصاب اليهود والعرب بحالة من الصدمة، وزاد الشك المتبادل ورفع احتمال المواجهة الداخلية. وفي المقابل، أظهر الهجوم أن الضحايا والمختطفين شملوا عربًا أيضًا وأن إدانته تجاوزت الانقسام القومي.

وأكد عباس أن المجتمع العربي تصرف بمسؤولية، واستشهد بتصريح قائد الشرطة السابق يعقوب شبتاي، الذي وصف سلوك المواطنين العرب بأنه نموذجي. ورأى أن عدم اندلاع مواجهات واسعة يدل على أن العلاقات اليهودية العربية صمدت أمام أزمة شديدة وأن العمل المشترك في المستشفيات والاقتصاد والمؤسسات يمكن توسيعه إلى مجالات إضافية.

وانطلاقًا من ذلك، دافع عباس عن المشاركة العربية في مؤسسات الحكم، وربط الشراكة السياسية بالقدرة على التأثير في القرارات ومعالجة مشكلات المجتمع العربي والدولة. كما تناول الخدمة المدنية، مستندًا إلى استطلاع أظهر أن 76% من المواطنين العرب يؤيدون مسارًا مناسبًا من الخدمة المدنية التطوعية. ورأى أن هذا المسار يستطيع خدمة الشباب والمجتمع والاستجابة للتوقعات العامة بشأن مشاركة مختلف الفئات في خدمة المجتمع، من دون أن يتحول إلى شرط يفرضه حزب يهودي على العرب.

وفي رؤيته لمكانة الفلسطينيين داخل إسرائيل، قال عباس إن المواطنين العرب مارسوا جانبًا من حق تقرير المصير المدني من خلال المواطنة، ودعا إلى تحديد الحقوق الجماعية الإضافية التي يحتاجون إليها في المجالات الثقافية والاقتصادية والقومية. كما أكد أن مسؤولية معالجة مشكلات المجتمع العربي مشتركة، مع تحميل الدولة والأغلبية اليهودية مسؤولية أكبر، ورفض إعفاء القيادات العربية من مسؤوليتها السياسية والاجتماعية.

ووضع عباس الأمن الشخصي للمواطنين العرب ضمن مفهوم الأمن القومي، وانتقد تعامل الدولة مع الجريمة في البلدات العربية بوصفها قضية هامشية. وقال إن منظمات الجريمة تفرض نظامًا خاصًا بها، وتجبي أموال الحماية، وتنافس الدولة في احتكار استخدام القوة. ورأى أن "الدولة داخل الدولة" ليست المواطنين العرب أو البدو، وإنما التنظيمات الإجرامية التي تسيطر على مصالح ومناطق وتفرض الخوف على السكان. وحمل اليمين القومي مسؤولية التناقض بين خطابه عن السيادة وعجزه عن مواجهة الجريمة في البلدات العربية.

وفيما يتعلق بالحقوق الجماعية، رفض عباس طرح حكم ذاتي إقليمي للمواطنين العرب، مستندًا إلى أنهم لا يعيشون في إقليم جغرافي واحد، ودعا إلى تطوير الحقوق الثقافية والاقتصادية والقومية ضمن إطار المواطنة. كما انتقد درجة الانفصال داخل جهاز التعليم العربي، ورأى أنها تخرج في بعض الحالات طلابًا لا يتقنون اللغة العبرية بالمستوى اللازم للاندماج في الجامعات وسوق العمل ومؤسسات الدولة.

وفي مواجهة التوتر الذي أحدثته الحرب، قدم عباس مبادرة سماها "الجسور للمصالحة والسلام"، تقوم على تعزيز الشراكة اليهودية العربية داخل إسرائيل بوصفها مدخلًا لاستعادة الثقة وإثبات إمكان العيش والعمل المشترك، حتى في ظل تعذر الوصول إلى تسوية سياسية شاملة في المرحلة الحالية.

وربط عباس في الوقت نفسه بين استمرار الاحتلال في الضفة الغربية وهوية إسرائيل الديمقراطية، معتبرًا أن السيطرة على شعب آخر تقوض المساواة والعدالة وإشراك جميع المواطنين. ومع ذلك، رفض اشتراط تحقيق المساواة داخل إسرائيل بحل الصراع الفلسطيني أولًا. ودعا إلى العمل على مسارين متوازيين، يقوم الأول على تعزيز الاندماج والمواطنة والمساواة داخل إسرائيل، ويركز الثاني على معالجة الصراع وإنهاء الاحتلال.

ثالثًا: إيران والبرنامج النووي

احتل الملف الإيراني موقعًا مركزيًا في المداخلات، وتركز النقاش على ثلاثة أسئلة مترابطة، تتعلق بمدى اقتراب إيران من إنتاج السلاح النووي وحجم الضرر الذي ألحقته العمليات العسكرية ببرنامجها، والاستراتيجية التي ينبغي لإسرائيل اتباعها بعدما أثبتت المواجهات أن ضربة عسكرية واحدة لا تستطيع إنهاء المشروع النووي.

في هذا السياق، اعتبر غادي آيزنكوت إيران التهديد الأمني المركزي لإسرائيل، ووضع منعها من امتلاك السلاح النووي في رأس الأولويات. ودعا إلى إخراج مخزون اليورانيوم المخصب من الأراضي الإيرانية والعمل مع الولايات المتحدة لمنع رفع مستوى التخصيب إلى الدرجة العسكرية. ورأى أن الإنجازات العسكرية التي حققتها إسرائيل ضد إيران لم تحدث تقدمًا فعليًا في معالجة الملف النووي. لذلك، وضع تهديدات حزب الله والصواريخ ومضيق هرمز في مرتبة تالية قياسًا بالخطر النووي.

وتعززت مركزية هذا الخطر في نتائج دراسة خريطة التهديدات التي عرضها الباحث يوفال أيلون، إذ وضع احتمال تحول إيران إلى دولة نووية ضمن أكبر التهديدات الخارجية. وأظهرت الدراسة أن 39% من الجمهور وضعوا هذا السيناريو ضمن التهديدات الثلاثة الأكثر أهمية، ورأى 43% أن تحققه ممكن، فيما اعتقد 67% أن الضرر الناجم عنه سيكون خطيرًا.

ويعكس ذلك مركزية الخطر النووي في الوعي الإسرائيلي، حتى عندما لا يرى الجمهور أن احتمال تحققه هو الأعلى بين جميع السيناريوهات. كما ربط أيلون قدرة إسرائيل على مواجهة إيران بالدعم الأميركي والتماسك الداخلي، والقدرة الاقتصادية والتكنولوجية؛ لأن اجتماع التهديد النووي مع تراجع الغطاء الدولي أو الانقسام الداخلي قد يضاعف حجم الضرر.

وانتقل النقاش من تقدير مستوى التهديد إلى فحص نتائج جولتين من المواجهة العسكرية، وما بقي لدى إيران من مواد مخصبة وأجهزة طرد مركزي ومعرفة تقنية. وقال أفنر فيلان - خبير في الشؤون الاستراتيجية والملف النووي الإيراني - إن تم استهداف منشأتي التخصيب الرئيسيتين في فوردو ونطنز، حيث كانت أجهزة الطرد المركزي تنتج اليورانيوم المخصب. واستهدفت إسرائيل أيضًا علماء وفرقًا ومختبرات مرتبطة بتحويل المادة المخصبة إلى سلاح نووي.

ورغم حجم الضربات، أكد فيلان أن إيران احتفظت بأصول تسمح لها باستعادة البرنامج. وقدر ما لديها بنحو 440 إلى 450 كيلوغرامًا من اليورانيوم المخصب بنسبة 60%، وهي كمية يمكن بعد استكمال التخصيب والمعالجة أن توفر مادة انشطارية تكفي قرابة عشر قنابل. كما احتفظت إيران بأجهزة طرد مركزي لم تستهدف، ولم يكن موقع نحو مئة جهاز منها معروفًا وفق الأرقام التي عرضها. وبقيت المعرفة الفنية موزعة على آلاف

المهندسين والفنيين والعاملين ولذلك تستطيع الضربات تأخير البرنامج، لكنها لا تستطيع محو المعرفة المتراكمة.

وضمن الأصول التي بقيت خارج نطاق الاستهداف، حذر فيلان من منشأة "جبل فأس"، التي تقع على عمق يتجاوز مئة متر، مقارنة بعمق يتراوح بين ستين وثمانين مترًا في فوردو. ويجعل هذا العمق وصول القنابل الأميركية المخصصة لاختراق التحصينات إليها أمرًا غير مضمون. وقد تستخدم إيران المنشأة مستقبلًا في التخصيب أو في بعض مراحل تجميع السلاح. كما رجح وجود جزء من مخزون اليورانيوم في فوردو أو أصفهان، أو نقله إلى هذه المنشأة مع غياب معلومات علنية حاسمة عن مكانه.

وإلى جانب بقاء القدرات المادية، ركزت الخبيرة سيما شاين – باحثة في معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي - على التحول في الخطاب النووي الإيراني. وقالت إن إيران قدمت نفسها قبل الحرب بوصفها دولة عتبة نووية تريد امتلاك التكنولوجيا والمعرفة من دون اتخاذ القرار النهائي بصناعة القنبلة. واستند الخطاب الإيراني إلى فتوى منسوبة إلى المرشد علي خامنئي تحرم إنتاج السلاح النووي، رغم عدم نشر نص واضح لها. غير أن المعلومات الإسرائيلية، ومنها الأرشيف النووي الذي استولى عليه الموساد أشارت إلى عمل منظم يهدف إلى تطوير القدرة على إنتاج السلاح.

ووفق شاين، تغير الخطاب الداخلي الإيراني بعد الحرب وازدادت الأصوات التي تطالب بإنتاج القنبلة داخل البرلمان ومؤسسات الدولة. وتنطلق هذه الأصوات من أن إيران دفعت جميع الأثمان المرتبطة بالبرنامج في حين لم يمنحها بقاؤها عند مستوى دولة العتبة حماية من الهجوم. لذلك، ترى قطاعات داخل النخبة أن القنبلة قد توفر ردعًا يمنع تكرار العمليات العسكرية. وأشارت شاين إلى وجود أصوات تعارض هذا التوجه، لكنها رأت أن الاتجاه الداعي إلى السلاح أصبح أكثر حضورًا.

وفي تقديرها للقدرة التقنية، رأت شاين أن إيران تستطيع الوصول إلى المادة المطلوبة لقنبلة خلال أسابيع قليلة، إذا نقلت بين مئة و150 كيلوغرامًا من مخزونها المخصب بنسبة 60% إلى منشأة تحتوي على أجهزة طرد مركزي متقدمة. كما تملك قرابة 300 كيلوغرام مخصبة بنسبة 20%، وعدة أطنان بدرجات تتراوح بين 3 - 5%، وهو ما يوفر أساسًا لإنتاج كميات أكبر على المدى الأبعد. ومع ذلك، أكدت أن امتلاك القدرة التقنية لا يعني أن القيادة اتخذت القرار السياسي بصناعة السلاح.

ومن زاوية مختلفة، رفض داني سيترينوفيتش - كبير الباحثين في معهد آبا إيبان للدبلوماسية الدولية - الرواية التي تقول إن إسرائيل خرجت إلى الحرب في اللحظة الأخيرة لمنع كارثة نووية وشيكة. وأقر بأن إيران حققت تقدمًا كبيرًا في التخصيب ونفذت أنشطة مشبوهة مرتبطة بالتسليح، لكنه أشار إلى أن إسرائيل لم تدع أن خامنئي اتخذ قرارًا نهائيًا بإنتاج القنبلة. ورأى أن الحرب في 2025 استغلت فرصة عملياتية، ولم تستجب لقرار إيراني وشيك باستخدام سلاح نووي.

وأكد سيترينوفيتش أن الضربات ألحقت أضرارًا مهمة بالمنشآت، لكنها لم تسلب إيران قدرتها النهائية على إنتاج السلاح إذا اتخذت القرار. وقد تستطيع، باستخدام ما بقي لديها من مواد ومعرفة ومنشآت الوصول إلى سلاح خلال أقل من سنة. وركز على أثر الحرب في الدافع الإيراني، إذ كانت القيادة السابقة تخشى تجاوز العتبة، فيما قد تنظر القيادة الجديدة والحرس الثوري إلى القنبلة بوصفها الضمانة النهائية لحماية النظام.

وخالفه فيلان في تقييم ضرورة العملية، إذ رأى أن إيران وصلت إلى وضع لم تعد إسرائيل قادرة على قبوله. فقد حولت كامل مخزونها تقريبًا من نسبة 20 - 60%، من دون حاجة مدنية مقنعة واستأنفت نشاط مجموعة التسليح، وتصاعدت الدعوات إلى تغيير العقيدة النووية. ورأى أن اجتماع هذه المؤشرات وضع طهران على مسافة قرار قصيرة من ترسانة نووية، وجعل الضربة الاستباقية ضرورية لإبعادها عن استخدام منشأتي نطنز وفوردو في إنتاج المادة اللازمة للسلاح.

ومع ذلك، أقر فيلان بأن الضربة أبعدت الخطر عن نقطة قريبة، لكنها لم تنه المواجهة. واقترح إدارة حملة طويلة تستخدم الاستخبارات والعمليات السرية والضربات عند الضرورة والدبلوماسية والعقوبات والضغط الاقتصادي. كما اعتبر الاتفاق النووي لعام 2015 الأداة الأكثر فاعلية في تأخير البرنامج خلال السنوات السابقة، رغم عيوبه، ودعا إلى التعامل مع المشروع الإيراني بوصفه مشكلة مزمنة يمكن ضبطها وتأخيرها من خلال الاتفاقات والتفتيش والعمل الاستخباري والعسكري.

ووافقت شاين على أهمية الاتفاقات، لكنها استبعدت في الظروف الحالية التوصل بسهولة إلى اتفاق مشابه؛ لأن إيران بنت قدرات واسعة خلال السنوات الأخيرة. كما حذرت من ربط السياسة الإسرائيلية باستمرار الحرب حتى سقوط النظام؛ لأن النظام قد يبقى عقودًا ولا تستطيع إسرائيل خوض جولة كل عدة أشهر أو سنوات طوال هذه المدة.

وذهب سيترينوفيتش إلى أن الاستراتيجية الإسرائيلية السابقة ربما قربت إيران من السلاح. فقد خرجت الولايات المتحدة من الاتفاق من دون خطة بديلة ثم جاءت جولتان عسكريتان قتلتا قيادات وعلماء، وأضعفتا العائق الذي كان يمنع تجاوز العتبة. ودعا إلى إعادة وضع الاتفاق على الطاولة حتى إذا منح النظام مكاسب اقتصادية؛ لأن الخطر النووي وحده يستطيع التحول إلى تهديد وجودي، فيما يمكن معالجة الصواريخ والوكلاء والنشاط الإقليمي بأدوات أخرى. كما حذر من غياب مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية قرابة سنة؛ لأن التفتيش كان يوفر الإنذار المبكر ويساعد على تتبع المواد والأجهزة، فيما يزيد غيابه احتمال نقل النشاط إلى برنامج سري. وفيما يتعلق بالمفاوضات، قالت شاين إن واشنطن طالبت بإخراج جميع المواد المخصبة من إيران، ووقف التخصيب داخلها بصورة دائمة ثم خففت موقفها على ما يبدو إلى وقف التخصيب لعدد محدد من السنوات. كما طالبت بأن تقع المنشآت المستقبلية فوق سطح الأرض لتسهيل مراقبتها واستهدافها. ورأت أن بعض هذه الشروط غير واقعي من وجهة النظر الإيرانية وأبدت شكها في إمكان التوصل إلى اتفاق شامل. وقد تكتفي الإدارة الأميركية - وفق تقديرها - بمراقبة النشاط عبر الأقمار الاصطناعية والتهديد بالضرب عند رصد نشاط محظور.

وفي مقابل المقاربات التي تجمع الضغط العسكري بالاتفاقات، قال أفيغدور ليبرمان إن حربًا جديدة مع إيران حتمية، لكنه رفض تحويل المواجهة إلى جولات متكررة تؤجل الخطر. وحدد تغيير النظام بوصفه معنى الحسم، لأن المشكلة - في رأيه - لا تنبع من التكنولوجيا وحدها، وإنما من طبيعة النظام وقيادته. ودعا إلى خطة طويلة تستخدم الأدوات السياسية والاقتصادية والاستخبارية، وتستفيد من أزمات المعيشة والتضخم والاحتجاجات. كما دعا إلى بناء قوة صاروخية إسرائيلية تقلل الاعتماد على الطائرات والقدرات الأميركية في مهاجمة إيران. وقدم نفتالي بينيت تصورًا قريبًا من هذا الاتجاه من خلال "عقيدة الأخطبوط" التي ترى في إيران رأس منظومة تمتد أذرعها عبر حزب الله وحماس والحوثيين. ودعا إلى الجمع بين منع القنبلة وتسريع سقوط النظام، من خلال العمليات المباشرة والضغوط الاقتصادية والتكنولوجية والسيبرانية ودعم المعارضة. وانتقد عدم استعداد الحكومة لمساعدة المحتجين الإيرانيين على تجاوز قطع الإنترنت، ورأى أن توفير وسائل اتصال كان يمكن أن يعزز قدرتهم على تنظيم الاحتجاجات.

وتبنى إيتمار بن غفير موقفًا أكثر مباشرة، إذ قال إن إسرائيل لم تحقق الحسم في إيران ودعا إلى تغيير النظام ورفض التفاوض معه، معتبرًا أن القوة تمثل الوسيلة المناسبة للتعامل مع القيادة الإيرانية. أما بتسلئيل سموتريتش، فرأى أن العمليات حققت معظم أهدافها وأكد أن إسرائيل لا تستطيع قبول إيران نووية. وقال إن المعلومات الاستخبارية أظهرت تقدم إيران في التخصيب وفي مسار تحويل المادة إلى سلاح نووي ودعا إلى مواصلة إضعافها عسكريًا واقتصاديًا، بالتنسيق مع الولايات المتحدة.

وفي مقاربة تجمع الأدوات العسكرية والسياسية، طرح بني غانتس إدارة مواجهة طويلة تشمل الضربات الواسعة والمخططة، والعمل ضد الوكلاء، والتنسيق الأميركي والإقليمي والمسار السياسي. ورأى أن العمليات العسكرية أخرت البرنامج وألحقت أضرارًا بالقدرات والقيادة؛ لكن الحفاظ على النتائج يحتاج إلى عمل عسكري واستخباري ودبلوماسي متواصل.

ومن الاتجاه نفسه، دعا يائير غولان إلى اتفاق أفضل من اتفاق عام 2015، يشدد الرقابة ويمدد القيود، ويقيد تقنيات الصواريخ ويفرض عقوبات على النشاط الإيراني الإقليمي. كما أكد درور شالوم أن الحرب الأخيرة جاءت في توقيت مناسب نتيجة تقدم القدرات الإيرانية والجاهزية الإسرائيلية، والتنسيق مع الولايات المتحدة. ورأى أن استهداف العلماء أضر بمجموعة التسليح، لكنه حذر من بقاء المواد المخصبة بدرجات مختلفة. ودعا إلى مراقبة دائمة، وقوة عسكرية جاهزة وتحالف دولي طويل الأمد، ورفض بناء الاستراتيجية على توقع إسقاط النظام بالغارات الجوية. كما رأى أن اتفاقًا قصيرًا أو محدودًا لن يحل المشكلة وحده.

وقدم تامير هايمان إطارًا لتقييم نتائج الحرب يستند إلى مسارين، اتجاه النظام واتجاه البرنامج النووي. ووصفهما بساعتين متنافستين، ساعة سقوط النظام وساعة وصوله إلى السلاح. ولا تستطيع إسرائيل - وفق تقديره - بناء سياستها على سقوط قريب لا تعرف موعده، فيما قد تضطر إلى حرب جديدة إذا تجاوزت إيران خطًا نوويًا لا تقبله.

وحذر هايمان من أن زيادة الضغط العسكري قد تدفع النظام إلى التشدد واستخدام الحرب لتعزيز شرعيته، وأن العمليات الحالية لم تحسن شعور الجمهور الإسرائيلي بالأمن لأنها لم تحقق نتيجة واضحة في الملف النووي. وقد تتحول الحرب إلى فشل استراتيجي إذا منحت النظام وقتًا إضافيًا للوصول إلى القنبلة. كما أكد أن منع إيران

من التقدم يحتاج إلى الولايات المتحدة عملياتيًا وعسكريًا وسياسيًا، وأن خسارة الغطاء الأميركي ستضعف قدرة إسرائيل على إدارة هذا الملف.

تكشف مجمل المداخلات اتفاقًا واسعًا على خطورة السلاح النووي الإيراني مع خلاف عميق بشأن الطريق إلى منعه. يدعو اتجاه إلى الضربات المتكررة وتغيير النظام، ويدعو اتجاه آخر إلى حملة طويلة تجمع القوة والاتفاقات والتفتيش والضغط. ويرى اتجاه ثالث أن الحرب أضعفت القدرات التقنية، لكنها ربما زادت الدافع الإيراني إلى إنتاج القنبلة. أما النقطة المشتركة، فتتمثل في أن إيران ما زالت تملك المواد والمعرفة وبعض أجهزة الطرد والمنشآت المحصنة وأن إسرائيل لم تجد حتى الآن وسيلة واحدة تستطيع إنهاء البرنامج نهائيًا.

رابعًا: خريطة التهديدات التي تواجه إسرائيل

أعد معهد دراسات الأمن القومي تصورًا شاملًا للتهديدات التي قد تواجه إسرائيل خلال السنوات الخمس أو العشر المقبلة. وجاءت الدراسة في أعقاب سلسلة من الأزمات بدأت بالصراع الداخلي بشأن هوية الدولة وطبيعة نظامها ثم هجوم السابع من أكتوبر، والحرب متعددة الجبهات التي استمرت قرابة ثلاث سنوات، وما رافقها من تغيرات إقليمية ودولية. وخلال هذه الفترة ظهرت تهديدات جديدة، وتغيرت طبيعة تهديدات قديمة، وأصبحت الروابط بينها أكثر تعقيدًا.

واعتمدت الدراسة على الجمع بين تقديرات الخبراء وتصورات الجمهور الإسرائيلي. وأجرى الباحثون مقابلات واستطلاعات مع نحو 150 خبيرًا وخبيرة إلى جانب دبلوماسيين أجانب وسياسيين وقادة ينتمون إلى فئات مختلفة من المجتمع الإسرائيلي.

وبعد تحديد أربعة عشر سيناريو محتملًا، عرض الباحثون هذه السيناريوهات على قرابة ألف إسرائيلي، وطلبوا منهم تقييم خطورة كل تهديد، واحتمال وقوعه، وحجم الضرر المتوقع في حال تحققه ومدى استعداد الدولة لمواجهته. كما سمحوا للمشاركين في التصور باقتراح تهديدات لم يضعها الخبراء ضمن القائمة الأصلية.

وخلصت الدراسة إلى أن إسرائيل لا تواجه تهديدًا واحدًا يمكن عزله عن بقية التهديدات، وإنما تواجه شبكة من المخاطر الداخلية والخارجية والدولية التي يتفاعل بعضها مع بعض. وقد يؤدي ضعف أحد عناصر القوة الإسرائيلية إلى تفاقم بقية المخاطر وإطلاق تأثير متسلسل وصف بـ"العاصفة الكاملة". فعندما تتراجع الوحدة

الداخلية تقل قدرة المجتمع على التعبئة ومواجهة الأعداء، وعندما يتراجع الدعم الدولي تضعف قدرة إسرائيل على إدارة الحروب والحصول على الأسلحة والغطاء السياسي، وعندما تتفاقم الضغوط الاقتصادية والديمغرافية تتراجع قدرة الجيش والدولة على مواصلة القتال فترة طويلة.

وكان في مقدمة التهديدات الخارجية، احتمال تحول إيران إلى دولة تمتلك سلاحًا نوويًا. حيث رأى الجمهور الإسرائيلي أن هذا السيناريو يجمع بين احتمال وقوع غير منخفض وحجم ضرر بالغ، بما يجعله من أخطر السيناريوهات التي قد تواجهها إسرائيل. ولا ينفصل هذا الخطر عن احتمالات تجدد الحرب المباشرة مع إيران، أو استمرارها في تطوير برنامجها النووي وقدراتها الصاروخية وشبكة حلفائها الإقليميين.

وإلى جانب الخطر النووي، وضع المشاركون احتمال تعرض إسرائيل لهجوم صاروخي واسع ضمن التهديدات المركزية. ويرتبط هذا السيناريو بالقدرات الصاروخية الإيرانية وترسانة حزب الله والصواريخ والطائرات المسيرة التي تملكها جماعات أخرى في المنطقة. وقد كشفت الحرب متعددة الجبهات - وفق هذا التصور - محدودية قدرة إسرائيل على حماية الجبهة الداخلية بصورة كاملة، خصوصًا عندما تتزامن الهجمات من أكثر من ساحة.

ولم تقتصر التهديدات على طبيعة الهجوم أو مصدره، إذ برز استمرار الحرب فترة طويلة بوصفه تهديدًا مستقلًا. فقد تستنزف الحرب الممتدة الجيش وقوات الاحتياط والاقتصاد والمجتمع وتؤدي إلى تراجع الإنتاج، وزيادة النفقات العسكرية وتعطيل الدراسة والعمل وإضعاف ثقة الجمهور بالقيادة. إذ تعيش إسرائيل فعلًا تجربة حرب طويلة في جبهة واحدة على الأقل، ما جعل الجمهور ينظر إلى الاستنزاف المستمر بوصفه خطرًا على قدرة الدولة على العمل حتى في غياب هزيمة عسكرية مباشرة.

وفي موازاة المخاطر الخارجية والعسكرية، أظهرت الدراسة أن التهديدات الداخلية تحتل موقعًا أكثر تقدمًا مما تفترضه القراءة الأمنية التقليدية. ووضع يوفال أيلون - أحد المشاركين في دراسة خريطة التهديدات - تراجع الطابع الديمقراطي ضمن أبرز هذه التهديدات؛ لأن الجمهور لا يفصل بين طبيعة النظام السياسي وقدرة الدولة على الصمود. ويؤثر إضعاف المؤسسات، وتراجع استقلالها وانخفاض الثقة بها في قدرة الدولة على اتخاذ القرارات وحشد المجتمع وإدارة الخلافات خلال الأزمات.

وفي هذا السياق، مثل احتمال تحول الانقسام الداخلي إلى مواجهة عنيفة التهديد الأكثر إثارة للقلق لدى الجمهور والخبراء وقادة الرأي. وأظهرت النتائج أن 97% من المشاركين عبروا عن قلقهم من التهديدات الداخلية، مقابل نحو 80 - 83 % عبروا عن قلقهم من التهديدات الخارجية. ويعكس هذا الفرق إدراكًا بأن إسرائيل تستطيع عادة توحيد المجتمع أمام عدو خارجي، فيما قد يمنعها الانقسام الداخلي من بناء هذه الوحدة أصلًا.

ويرتبط هذا الخطر بالصراع بشأن هوية الدولة والعلاقة بين الدين والدولة والخلاف حول صلاحيات المؤسسات وتقاسم أعباء الخدمة العسكرية والضرائب والتوتر بين المعسكرات السياسية والاجتماعية. وقد يشجع ذلك الخصوم - وفق الدراسة - على استغلال مظاهر الضعف والانقسام؛ لأنهم قد يقرأون تراجع التماسك بوصفه فرصة لزيادة الضغط العسكري والسياسي.

وإلى جانب الانقسام الداخلي، صنفت الدراسة تراجع الدعم الأميركي ضمن التهديدات الاستراتيجية الخطيرة. فقد أصبح الجمهور أكثر وعيًا بحجم الدور الذي يؤديه الغطاء الأميركي في توفير السلاح والذخائر، والدفاع عن إسرائيل داخل المؤسسات الدولية، ودعمها اقتصاديًا وسياسيًا. وقد يؤدي تآكل هذا الدعم إلى تقليص حرية العمل الإسرائيلية وإضعاف القدرة على مواجهة إيران والهجمات الصاروخية والحروب المتزامنة.

ويرتبط تراجع الدعم الأميركي باتجاه أوسع يتمثل في ازدياد القلق من العزلة الدولية وفقدان الشرعية الخارجية، وهو قلق ارتفع بصورة في الآونة الأخيرة. ويرى الجمهور أن تراجع المكانة الدولية قد يحرم إسرائيل من المساندة العسكرية والسياسية، ويفتح الباب أمام العقوبات والمقاطعة والقيود الاقتصادية والقانونية. كما قد يضاعف آثار التهديدات الأخرى؛ لأن الدولة المعزولة تواجه صعوبة أكبر في الحصول على الموارد والتحالفات اللازمة لإدارة الأزمات.

وتناولت الدراسة القضية الفلسطينية بوصفها مصدرًا لتهديد طويل الأمد، ودرست ثلاث مسارات رئيسية، وهي: ضم الأراضي من دون منح الفلسطينيين حقوقًا سياسية متساوية، وإقامة دولة فلسطينية، والتحول إلى دولة ثنائية القومية. وأظهرت النتائج وجود قدر من التوافق الإسرائيلي على أن الدولة ثنائية القومية تمثل السيناريو الأسوأ والأكثر تهديدًا لمستقبل إسرائيل.

ومع ذلك، أقر أيلون بأن استمرار المسار الحالي قد يقود تدريجيًا إلى هذا الواقع، في ظل غياب حل سياسي واضح واستمرار السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين. ويهدد هذا السيناريو - وفق القراءة الإسرائيلية -

الطابع اليهودي للدولة أو طابعها الديمقراطي، ويضعها أمام صراع متواصل بشأن الحقوق والمواطنة والسيطرة السياسية. ورغم إدراك الجمهور للخطر، لا تقدم الساحة السياسية في الوقت الحالي مسارًا متفقًا عليه لمنعه.

وإلى جانب التهديدات السياسية والأمنية، برزت التحولات الديمغرافية وتراجع الإنتاجية ضمن المخاطر التي ازداد وعي الجمهور بها بسرعة. ويتمثل الخطر في تقلص نسبة السكان الذين يعملون ويدفعون الضرائب ويخدمون في الجيش والاحتياط، مقابل ازدياد الفئات التي تعتمد على موازنة الدولة ولا تتحمل القدر نفسه من الأعباء. وارتفع حضور هذا التهديد في وعي الجمهور ثلاثة أو أربعة أضعاف؛ لأنه يربط بين الاقتصاد والديمغرافيا والخدمة العسكرية.

ويتصل هذا الخطر أيضًا باحتمال هجرة أصحاب المهارات والكفاءات العلمية والتكنولوجية. حيث تعتمد مكانة إسرائيل الاقتصادية والعسكرية على مجموعة محدودة من الباحثين والمهندسين والعاملين في الصناعات المتقدمة. وأشار أيلون إلى بيانات تتحدث عن ميزان هجرة سلبي يقدر بنحو عشرين ألف شخص خلال السنوات الأخيرة. وقد يؤدي استمرار هذه الظاهرة إلى إضعاف قطاع التكنولوجيا والصناعات الأمنية، والجامعات والاقتصاد والقدرة على تطوير الجيل المقبل من الكفاءات.

وفي ضوء هذه الشبكة المركبة من المخاطر، حدد أيلون أربعة أعمدة يقوم عليها الأمن القومي الإسرائيلي، هي: العلاقات الخارجية، ومناعة الدولة وقدرتها على العمل، والتفوق التكنولوجي، والقوة العسكرية. .

لذلك دعا أيلون صناع القرار إلى عدم حصر مفهوم الأمن في إيران والصواريخ والحروب. وتحتاج إسرائيل - وفق الدراسة - إلى معالجة الانقسامات الداخلية وتقوية المؤسسات والديمقراطية والمناعة الاجتماعية، والحفاظ على الدعم الأميركي والشرعية الدولية، ووقف تراجع الإنتاجية وهجرة الكفاءات. ويكمن الخطر الأكبر في تزامن هذه التهديدات؛ لأن ضعف الداخل وفقدان المساندة الخارجية والاستنزاف العسكري والاقتصادي قد تتفاعل معًا وتحول أزمات يمكن احتواؤها منفردة إلى أزمة شاملة تهدد قدرة الدولة على الصمود والعمل.

خامسًا: الانتخابات ومستقبل النظام السياسي

تمحورت المداخلات المتعلقة بالانتخابات والنظام السياسي الداخلي حول مستقبل رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وتركيبة الائتلاف المقبل، وأزمة الثقة بالمؤسسات ومكانة الأحزاب الحريدية والعربية، وحدود العلاقة بين الحكومة والقضاء والشرطة والأجهزة الأمنية. وعكست المواقف انقسامًا بين معسكر يريد تشكيل حكومة صهيونية من دون نتنياهو والأحزاب العربية، واتجاه يدعو إلى حكومة وحدة واسعة عابرة للمعسكرات، واتجاه ثالث يطالب بإشراك الأحزاب العربية في الحكم. وفي المقابل، تسعى قوى اليمين إلى الحفاظ على الحكومة الحالية وتوسيع نفوذها داخل مؤسسات الدولة.

في هذا السياق، حمّل غادي آيزنكوت نتنياهو مسؤولية الفشل في تحقيق أهداف سياسية وأمنية، من بينها التطبيع مع السعودية وتحسين الاقتصاد وتعزيز الأمن الداخلي إلى جانب مسؤوليته عن إخفاق السابع من أكتوبر. وحدد هدفه السياسي باستبدال نتنياهو وتشكيل حكومة جديدة. كما اتهم نتنياهو ومحيطه بنشر الأكاذيب وإدارة حملات شخصية ضد خصومه، ورأى أن هذه الممارسات رسخت ثقافة سياسية جعلت الجمهور يجد صعوبة في التمييز بين الحقيقة والدعاية.

وفي مواجهة الخطاب الذي تستخدمه الحكومة ضد معارضيها، رفض آيزنكوت الحملات التي تتهمهم بالسعي إلى إقامة دولة فلسطينية. وأشار إلى أن نتنياهو نفسه تحدث في مراحل مختلفة عن حل الدولتين أو أفق سياسي للفلسطينيين، ومنها خطاب بار إيلان عام 2009. واستخدم هذه الأمثلة لإظهار أن الخلاف الانتخابي لا يدور حول القضية الفلسطينية وحدها، وإنما يشمل مسؤولية القيادة وأداءها وقدرتها على إدارة الدولة.

أما فيما يتعلق بقيادة معسكر المعارضة، فرأى آيزنكوت أن رئيس الحزب الذي يحصل على العدد الأكبر من المقاعد يجب أن يكون مرشح المعسكر لرئاسة الحكومة. وذكر نفتالي بينيت وأفيغدور ليبرمان ويائير لابيد ويائير غولان بوصفهم شركاء محتملين في تشكيل الحكومة المقبلة.

وربط آيزنكوت شكل الحكومة المقبلة أيضًا بموقف الأحزاب الحريدية من الخدمة العسكرية والمدنية. وحدد شروطًا صارمة لمشاركتها في أي حكومة يقودها أو يشارك فيها، وقال إنه لن ينضم إلى حكومة تضم أحزابًا لا تقبل إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية وليبرالية، ولا تلتزم بقيم وثيقة الاستقلال وواجب الخدمة العسكرية

أو المدنية. ودعا إلى وقف تمويل المؤسسات التابعة لمن يرفضون الخدمة وفرض عقوبات على المتهربين، ومكافأة الذين يتحملون العبء. كما فضل العودة إلى انتخابات جديدة على تشكيل حكومة تقدم تنازلات للأحزاب الحريدية وحدد هدفه ببناء أغلبية صهيونية تتراوح بين 63 - 64 مقعدًا.

وتقاطع أفيغدور ليبرمان مع آيزنكوت في جعل إسقاط الحكومة الحالية أولوية سياسية. ووصفها بأنها حكومة قطاعية معادية لفكرة الدولة والصهيونية، لأن مكوناتها - وفق تقديره - تخدم جماهيرها الحزبية الخاصة. وقال إن أرييه درعي يهتم بقاعدته، ويتسحاق غولدكنوبف بالمجتمع الحريدي، وبتسلئيل سموتريتش بجمهوره، فيما يركز نتنياهو على الحفاظ على كتلته السياسية. ورأى أن غياب جهة تتحمل مسؤولية الدولة كاملة أدى إلى تفضيل المصالح الحزبية على المصالح العامة.

وانطلاقًا من هذا التشخيص، دعا ليبرمان إلى حكومة رسمية جامعة وصهيونية تضع مصالح الدولة فوق الاعتبارات القطاعية. كما رفض تحويل المنافسة داخل معسكر تغيير الحكومة إلى صراع شخصي بشأن ترتيب المرشحين أو عدد المقاعد التي يحصل عليها كل من آيزنكوت وبينيت وليبرمان. ورأى أن التركيز الإعلامي على هوية المرشح الأول يخدم نتنياهو؛ لأنه يصرف النقاش عن السابع من أكتوبر واستمرار الحرب، والوضع الاقتصادي والأمن الداخلي والإخفاقات الاستراتيجية.

وربط ليبرمان أزمة النظام السياسي بعدم تشكيل لجنة تحقيق رسمية في أحداث السابع من أكتوبر. وقال إن محاضر المجلس الوزاري الأمني وتسجيلاته توثق التحذيرات والقرارات التي سبقت الهجوم، وإن رفض تشكيل اللجنة يهدف إلى منع كشف المسؤولية السياسية عن تجاهل التحذيرات. لذلك، وضع المساءلة والتحقيق في صلب عملية تغيير الحكومة ولم يتعامل مع الانتخابات بوصفها تنافسًا عاديًا على السلطة.

وضمن البحث عن صيغة لتوحيد المعارضة، طرح نفتالي بينيت تشكيل حكومة واسعة تضم القوى الصهيونية المعارضة. ووصف آيزنكوت بأنه شريك سياسي، واعتبر ليبرمان وبقية الأحزاب الصهيونية شركاء محتملين. كما أبدى استعداده لانضمام حزب الليكود إلى الحكومة المقبلة، بشرط أن يكون من دون نتنياهو وأن يقبل الخطوط الأساسية للحكومة الجديدة.

وقال بينيت إن نتنياهو يجب أن يغادر الحياة السياسية، وإن حصول معسكر المعارضة على كتلة من 63 مقعدًا سيحسم مستقبله السياسي. وأكد أن إسقاط الحكومة يتقدم على طموحه الشخصي إلى رئاسة الحكومة، وأنه

مستعد لقبول أي دور يساعد على تغييرها. ومع ذلك، لم يلتزم بقاعدة آيزنكوت التي تمنح رئاسة الحكومة تلقائيًا لزعيم الحزب الأكبر، ورأى أن المعارضة يجب أن تتوجه إلى الجمهور بوصفها فريقًا يمتلك الخبرة ثم يقرر الناخبون من يقوده.

وبناء على ذلك، ربط بينيت نجاح التغيير السياسي بقدرة المعارضة على العمل كفريق، لا كأحزاب تتنافس على الزعامة قبل الانتخابات. كما رأى أن الحكومة المقبلة تستطيع ضم قوى من اليمين والوسط، وأن استبعاد نتنياهو لا يعني استبعاد الليكود أو ناخبيه من النظام السياسي. ويعكس هذا الموقف محاولة للفصل بين مستقبل الحزب ومستقبل زعيمه.

أما رئيس الأركان ووزير الدفاع الأسبق بني غانتس، فقدم حكومة الوحدة الواسعة بوصفها البديل الأفضل للحكومة الحالية وللانتخابات المتكررة. وقال إن استبدال معسكر سياسي بآخر لن يحل أزمة إسرائيل إذا استمرت الحرب الاجتماعية والسياسية بين الجانبين. واعتبر الوحدة قضية وجودية؛ لأن الانقسام الداخلي أظهر إسرائيل ضعيفة أمام خصومها قبل السابع من أكتوبر.

وفي إطار تحميل المسؤولية السياسية، وصف غانتس نتنياهو بأنه "أبو الانقسام والإخفاق"، ورأى أنه لا يستطيع قيادة المرحلة المقبلة. وفي الوقت نفسه، رفض استمرار سياسات المقاطعة والفيتو المتبادل بين الأحزاب، ودعا الجمهور إلى حسم نتائج الانتخابات ثم طالب الأحزاب بالعمل وفق هذه النتيجة لتشكيل حكومة وحدة عابرة للمعسكرات.

ولم يقدم غانتس نفسه مرشحًا فعليًا لرئاسة الحكومة في المرحلة الحالية، وأقر بأن موقعه في استطلاعات الرأي لا يسمح بذلك، لكنه تمسك بقيادة مشروع الوحدة. وتحدث عن اتصالات مع شخصيات سياسية، منها ديدي سمحي ويولي إدلشتاين وأييليت شاكيد، في إطار البحث عن تحالفات وصيغ مشتركة.

وحذر غانتس من أن الناخبين سيواجهون بعد الانتخابات خيارًا بين حكومة وحدة واسعة وحكومة جديدة تعتمد على القوى المتطرفة، وقد يصل فيها إيتمار بن غفير إلى وزارة الدفاع. ورفض الخيار الثاني، كما رفض تشكيل حكومة ضعيفة أو مؤقتة لا تستطيع مواجهة الأزمات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية. وربط شرعية النظام السياسي بالحفاظ على إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية وليبرالية تجمع القوة العسكرية بالقيم والاستماع المتبادل.

ومن داخل معسكر المعارضة أيضًا، عرض يائير غولان تصورًا يقوم على توزيع الأدوار بين مكوناته. ودعا بينيت وليبرمان وآيزنكوت إلى استقطاب الناخبين من اليمين، فيما يتولى حزب "الديمقراطيين" بناء معسكر ديمقراطي وليبرالي كبير يستطيع التأثير في هوية الحكومة المقبلة واتجاهها.

ورأى غولان أن آيزنكوت يمثل وفق موازين القوى القائمة المرشح الطبيعي لقيادة الحكومة المقبلة، لكنه ربط ذلك بنتائج الانتخابات وحجم الأحزاب، وأيد قاعدة تولي رئيس الحزب الأكبر داخل المعسكر رئاسة الحكومة. كما قال إن حصول حزبه على خمسة عشر مقعدًا أو أكثر سيجعله العمود الفقري القيمي والأيديولوجي للحكومة الجديدة وتوقع أن يتولى وزارة الدفاع في هذا السيناريو.

ولم يحصر غولان المنافسة في منصب رئيس الحكومة، إذ حدد الوزارات التي يرى حزبه أنها ترتبط بحماية الديمقراطية والأمن الداخلي، ومنها وزارة القضاء ووزارة التربية والتعليم ووزارة الاتصالات ووزارة الأمن الداخلي، التي دعا إلى إعادة اسمها السابق بدل "وزارة الأمن القومي". وتعكس هذه الأولويات اعتقاده بأن الصراع الانتخابي يشمل السيطرة على المؤسسات التي تصوغ التعليم والإعلام والقضاء والشرطة.

وفي إطار الاستعداد الداخلي للانتخابات، تناول غولان الانتخابات التمهيدية داخل حزبه، وقال إن 51 مرشحًا خاضوها - وهو عدد قياسي - ودافع عن القائمة التي اختارها الأعضاء. كما طالب رئيس جهاز الشاباك دافيد زيني بضمان إجراء انتخابات حرة ومتساوية، ومنع أي تدخل أو تهديد يمس نزاهتها. وربط هذه المهمة بالتحقيق في القضية القطرية ومواجهة عنف المستوطنين، معتبرًا حماية العملية الانتخابية جزءًا من مسؤوليات الجهاز في الدفاع عن النظام الديمقراطي.

ودافع غولان كذلك عن المشاركين في الاحتجاجات ضد التعديلات القضائية، ورفض وصفهم بالمتهربين من الخدمة. وقال إنهم لبوا نداء الجيش والعمل المدني بعد السابع من أكتوبر، وإن بعضهم قتل خلال الحرب. واتهم القوى التي تؤيد الإعفاء الجماعي للحريديم بمحاولة تشويه جمهور يتحمل العبء العسكري والمدني. وأعلن أن حزبه سيخوض الانتخابات بهدف تغيير اتجاه الدولة، وإصلاح أضرار الحكومة واستعادة القانون والنظام وحماية الطابع اليهودي والديمقراطي لإسرائيل.

وفي مقابل المعارضة التي تركز على حماية استقلال المؤسسات، مثل إيتمار بن غفير اتجاهًا مختلفًا في فهم العلاقة بين القيادة السياسية ومؤسسات إنفاذ القانون. وقال إن وصف الشرطة بأنها "شرطة بن غفير" لا يزعجه

إذا كان المقصود أنه يحدد سياستها العامة. ونفى التدخل المباشر في التحقيقات، لكنه أكد تدخله في التعيينات ورسم سياسات الشرطة، وقال إنه شارك في نحو ألف تعيين وعد ذلك من صلاحيات الوزير المنتخب.

وفي السياق نفسه، هاجم بن غفير المستشارة القضائية للحكومة "غالي بهاراف ميارا" وطالب بإقالتها، واتهمها بتفسير اتصالاته وسياساته بوصفها تدخلًا غير قانوني. كما قال إن منع المحكمة العليا له من تولي منصب وزير الأمن القومي قد يخلق أزمة دستورية كبرى، ولم يلتزم بوضوح باحترام قرار من هذا النوع. وأشار إلى تعهد نتنياهو بعدم إقالته.

ومن داخل الائتلاف أيضًا، قدم بتسلئيل سموتريتش نفسه بوصفه قوة مؤثرة في قرارات الحكومة، لا وزيرًا يدير ملفات محددة فقط. وقال إن تأثيره امتد إلى توجيه قرارات نتنياهو داخل الغرف المغلقة خلال الحرب، وتوقع أن يبقى حزب "الصهيونية الدينية" العمود الفقري لحكومة اليمين المقبلة.

وبرر سموتريتش بقاءه في الحكومة، رغم خلافاته بشأن صفقات الأسرى وقانون التجنيد برغبته في الحفاظ على قدرتها على تنفيذ خططها العسكرية. وقال إنه رفض إسقاطها والتوجه إلى الانتخابات في كانون الثاني 2025، لأنه كان يعلم أن إسرائيل تستعد لعملية عسكرية واسعة، واتخذ موقفًا مشابهًا في بداية عام 2026 قبل الحرب الجديدة ضد إيران. ورأى أن الدخول في انتخابات كان سيقيد قرارات الحكومة العسكرية، وربما يمنح المستشارة القضائية مجالًا لمنع عمليات كبيرة خلال الفترة الانتخابية. ويظهر هذا الموقف أنه قدم استمرارية الائتلاف وتنفيذ البرامج العسكرية على إجراء الانتخابات عند نشوء خلافات داخل الحكومة.

وفي موازاة الخلاف بشأن مستقبل الائتلاف الصهيوني، تناول منصور عباس مكانة الأحزاب العربية في النظام السياسي، ودافع عن تجربة مشاركة قائمته في "حكومة التغيير". وقال إن التجربة أثبتت إمكان بناء شراكة بين حزب عربي وأحزاب يهودية تمتد من حزب يمينا إلى ميرتس، والعمل المشترك لخدمة المواطنين.

ورفض عباس وصف التجربة بالفاشلة، واتهم خصومها بتقييمها وفق مصالحهم في تشكيل الائتلاف المقبل. وأوضح أن اليمين منح القائمة العربية الموحدة شرعية عندما اعتقد أنها قد تساعده في تشكيل حكومة ثم سحب هذه الشرعية عندما أصبحت قادرة على المساهمة في إسقاط حكومة نتنياهو. ورأى أن هذا التغير نتج من الحسابات الائتلافية لا من تغير مواقف القائمة أو أدائها.

وفي تقييمه لنتائج المشاركة، قال عباس إن حكومة التغيير قدمت حتى في أسوأ مراحلها أداء أفضل من حكومة اليمين الحالية في الأمن والمكانة الدولية ومعالجة مشكلات المواطنين. وانتقد دعوات إنشاء أغلبية صهيونية تستبعد الأحزاب العربية، ودعا إلى بناء التأييد على أساس البرامج والأهداف بدل تعريف المعسكر من خلال رفض الآخرين.

وطالب عباس الأحزاب اليهودية بدعوة قائمته صراحة إلى المشاركة في الحكومة والائتلاف، ورأى أن وجود حزب عربي يريد الاندماج وتحمل المسؤولية يمثل فرصة للنظام السياسي. كما انتقد الأحزاب العربية التي تفضل البقاء خارج الحكم ثم تطالب الدولة وحدها بحل مشكلات الجريمة والعنف. وربط المشاركة الحكومية بالتأثير في القرارات وخدمة المواطنين العرب وبقية المواطنين مع المطالبة بمكانة متساوية للعرب داخل الدولة.

ووسع الباحث يوفال أيلون النقاش من المنافسة الحزبية إلى مستقبل النظام نفسه. وأظهرت الدراسة أن تراجع الطابع الديمقراطي والانقسام الداخلي يمثلان اثنين من أخطر التهديدات التي يراها الجمهور والخبراء. ورأى 68% من المشاركين أن الضرر الناتج من تراجع الديمقراطية سيكون خطيرًا، فيما اعتقد 76% أن الدولة غير مستعدة بصورة مناسبة لمواجهته.

وتكشف مجمل المداخلات أن الانتخابات المقبلة لن تدور حول هوية رئيس الحكومة فقط، وإنما ستشمل مستقبل نتنياهو والليكود، وتركيبة المعارضة وإمكان تشكيل حكومة وحدة ومكانة الأحزاب الحريدية والعربية، وقانون التجنيد واستقلال الشرطة والقضاء، ونزاهة الانتخابات ومسؤولية القيادة عن السابع من أكتوبر. كما تكشف عن صراع بين نموذج حكومة تعتمد على أغلبية صهيونية ضيقة، ونموذج وحدة عابرة للمعسكرات، ونموذج شراكة يهودية عربية. ويتوقف شكل النظام السياسي المقبل على قدرة كل اتجاه على تحويل رؤيته إلى ائتلاف يتجاوز عتبة 61 مقعدًا، ويحافظ في الوقت نفسه على شرعية المؤسسات وثقة الجمهور.

سادسًا: العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية

احتلت العلاقات الأميركية الإسرائيلية موقعًا مركزيًا في المداخلات، وتركز النقاش على طبيعة الاعتماد الإسرائيلي على الولايات المتحدة، والتحول من علاقة مؤسساتية واسعة إلى ارتباط متزايد بشخص الرئيس دونالد ترامب، إلى جانب تراجع الدعم لإسرائيل داخل قطاعات من المجتمع الأميركي. وأظهرت المداخلات

اتفاقًا واسعًا على أهمية الولايات المتحدة للأمن الإسرائيلي، مع اختلاف في تقدير متانة العلاقة الحالية والمخاطر التي قد تواجهها خلال السنوات المقبلة.

في هذا السياق، قدم آساف أوريون - رئيس مركز ديان وغِلفورد غليزر لسياسة إسرائيل والصين - التحليل الأكثر تفصيلًا لطبيعة هذا الاعتماد. وأكد أن الاعتماد على الولايات المتحدة ليس جديدًا لكنه تغير جوهريًا، إذ انتقل من علاقة مؤسساتية واسعة تشمل الإدارة والكونغرس والمجتمع الأميركي إلى اعتماد شخصي متزايد على الرئيس دونالد ترامب، ما يقلص هامش الاستقلال الاستراتيجي الإسرائيلي.

وحذر أوريون من أن حصر العلاقة بشخص الرئيس يحمل مخاطرة كبيرة، لأن سياسات ترامب تتسم بعدم القدرة على التنبؤ، وترتبط بمدة ولايته وأولوياته الشخصية. وأشار إلى أن ترامب فرض شروط وقف إطلاق النار، وحدد ملامح اتفاقات إيران والسعودية من دون وضوح كامل بشأن مشاركة إسرائيل في جميع التفاصيل. لذلك، دعا إلى إعادة بناء العلاقة مع مؤسسات الدولة الأميركية والكونغرس والرأي العام بما يتجاوز فترة ترامب.

وربط أوريون هذه الدعوة بحجم الاعتماد العسكري الإسرائيلي على الولايات المتحدة، إذ كشفت الحرب الطويلة اعتماد إسرائيل شبه الكامل على الترسانة والصناعات والمخزونات الأميركية. ورأى أن استمرار الحرب بهذا الحجم لم يكن ممكنًا من دون الدعم العسكري الأميركي.

كما دعا إلى تغيير طبيعة الحوار مع واشنطن، بحيث لا يقتصر على ما تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل، وإنما يشمل ما تستطيع إسرائيل تقديمه لها، خصوصًا في مجالات الابتكار العسكري والتكنولوجي المرتبطة بالمنافسة الأميركية مع الصين. وتنطلق هذه الدعوة من أن واشنطن تنظر إلى الشرق الأوسط بوصفه عبئًا، فيما تركز استراتيجيتها الأساسية على الصين.

وقدم تامير هايمان، التحذير الأكثر حدة بشأن مستقبل العلاقة من خلال مداخلتين. وأوضح أن إسرائيل عملت منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي تحت "شبكة أمان أميركية واسعة" منحتها حرية كبيرة في التحرك العسكري والسياسي وحمتها من العقوبات والعزلة الدولية. غير أن هذه الشبكة بدأت تختفي تدريجيًا في الوقت الذي توسعت فيه العمليات الإسرائيلية، فيما شبه وضع إسرائيل بمن يسير على حبل رفيع بينما تختفي شبكة الحماية تحته.

واستند هايمان إلى بيانات تظهر أن 86% من الديمقراطيين الأميركيين الذين تقل أعمارهم عن خمسين عامًا يحملون موقفًا سلبيًا من إسرائيل، مقابل 56% من الجمهوريين في الفئة العمرية نفسها، وأكثر من نصف الإنجيليين. وحذر من أن الشباب الذين يحملون هذه المواقف سيصبحون أعضاء في الكونغرس ومرشحين للرئاسة مستقبلًا، ما يجعل تراجع الدعم مسألة طويلة الأمد تتجاوز التغير المؤقت في مواقف إدارة أو حزب.

وفي ضوء هذه التحولات، حذر هايمان من الاعتماد على شخص ترامب وحده؛ وأشار إلى أن بعض الإسرائيليين بدأوا يراهنون على ماركو روبيو بوصفه خلفًا محتملًا، رغم أنه لم يفز بعد في الانتخابات التمهيدية.

ورأى أن تراجع الدعم لا ينتج من حرب غزة وحدها، وإنما يرتبط بتحولات اجتماعية وسياسية أعمق داخل الولايات المتحدة، تشمل أزمة الهوية الأميركية وصعود تيارات تقدمية معادية للصهيونية إلى جانب تيارات يمينية متطرفة تتبنى مواقف معادية لليهود. كما أشار إلى دور التمويل القطري في تعميق هذه الانقسامات.

وفي مداخلة تقدير الموقف، وصف هايمان العلاقة مع الولايات المتحدة بأنها "المسألة الأكثر إلحاحًا وخطورة". وحذر من أن إسرائيل تقترب من "هاوية مرتبطة بالأجيال"، وأن قوة العلاقة الحالية مع ترامب تخفي الخطر وتحد من التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي. لذلك، دعا إلى استعادة الدعم العابر للحزبين فورًا وعدم انتظار تغير الإدارة الأميركية.

وربط هايمان تراجع مكانة إسرائيل داخل الولايات المتحدة أيضًا بضعف علاقتها مع قطاعات واسعة من الجالية اليهودية، خصوصًا اليهود الإصلاحيين والمحافظين وغير الأرثوذكس. ورأى أن الحكومة الإسرائيلية تعتمد تعريفًا ضيقًا لليهودية يهمش هذه الجماعات، رغم أنها شكلت تاريخيًا جزءًا مهمًا من قاعدة الدعم السياسي والاجتماعي لإسرائيل داخل المجتمع الأميركي.

كما أشار إلى أن الشباب اليهودي المؤيد لإسرائيل يتعرض لضغط متزامن من تيارات يسارية تعادي الصهيونية، وتيارات يمينية قومية تتبنى مواقف معادية لليهود. وحذر من أن إهمال هذه الفئات يضعف قدرة إسرائيل على التأثير في الرأي العام الأميركي، ويعمق فقدانها البيت السياسي الذي اعتمدت عليه خلال العقود السابقة.

وتقاطع درور شالوم مع هذا التحذير من الاعتماد على إدارة أو رئيس بعينه. وأشار إلى أن قرار ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي عام 2015 جاء بتشجيع إسرائيلي، وأنه تساءل حينها داخل الغرف المغلقة عن

الخطة البديلة، ورأى أن التطورات اللاحقة أثبتت صحة مخاوفه، فيما دعا إلى ترميم العلاقة مع واشنطن بوصفه خطوة أولى في أي استراتيجية شاملة.

وأكد شالوم أن العلاقة يجب أن تستند إلى دعم عابر للأحزاب وإلى مؤسسات الدولة والمجتمع الأميركي، وألا تقتصر على رئيس أو إدارة محددة. ويعكس هذا الطرح إدراكًا بأن قوة العلاقة لا تقاس فقط بمستوى التنسيق مع الإدارة القائمة، وإنما بقدرتها على الصمود أمام تغير القيادات والاتجاهات السياسية داخل الولايات المتحدة.

وفي مقابل هذه التحذيرات، قدم بعض المتحدثين قراءات أكثر إيجابية للعلاقة الحالية. فقد دافع وزير المالية بتسلئيل سموتريتش عن ترامب، ورأى أنه قدم لإسرائيل ما لم يقدمه أي رئيس أميركي سابق. كما أكد عمق التنسيق القائم ونفى وجود أي تراجع في الدعم الأمني الأميركي.

واتخذ بني غانتس موقفًا يجمع بين تقدير دور ترامب والتنبيه إلى حدود التوافق معه. ووصف ترامب بأنه "صديق حقيقي وأصيل" لإسرائيل، مستندًا إلى مواقفه من القدس والجولان ودعمه لإسرائيل في سوريا وإيران وملف المحتجزين. ومع ذلك، حذر من افتراض أن كل قرار أميركي سيصدر تلقائيًا وفق الرغبة الإسرائيلية؛ لأن ترامب رئيس للولايات المتحدة ويتخذ قراراته وفق مصالحها.

وفي اتجاه يركز على استثمار الدعم الأميركي سياسيًا، دعا يائير غولان إلى استخدام هذا الدعم لطرح تصورات واضحة بشأن غزة ولبنان وإيران. واقترح التوصل إلى اتفاق نووي أفضل مع إيران بمشاركة أميركية، كما طالب واشنطن بدعم ترتيب أمني أقوى في جنوب لبنان. ويقوم هذا التصور على تحويل العلاقة مع الولايات المتحدة من مصدر للسلاح والغطاء السياسي إلى أداة لبناء ترتيبات إقليمية أكثر استقرارًا.

أما نفتالي بينيت، فركز على أثر قطر في الساحة الأميركية واتهمها بتمويل حماس والحرس الثوري الإيراني، وبناء نفوذ داخل الجامعات الأميركية عبر قناة الجزيرة. ورأى أن هذا النشاط يؤثر في صورة إسرائيل داخل الولايات المتحدة ويمنح خصومها أدوات للتأثير في الرأي العام والمؤسسات الأكاديمية والسياسية.

وكشف بينيت أيضًا عن خلاف سابق مع الإدارة الأميركية بشأن طلبها إعادة فتح القنصلية الأميركية المخصصة للتعامل مع الفلسطينيين في القدس الشرقية. وقال إنه رفض الطلب خلال رئاسته للحكومة، رغم موافقة نتنياهو عليه في مرحلة سابقة؛ لأنه رأى أن إعادة فتح القنصلية قد تفسر بوصفها اعترافًا سياسيًا بمكانة فلسطينية مستقلة في القدس.

وربط بينيت موقفه باعتبار القدس عاصمة إسرائيل وحدها، ما يعكس استمرار وضع المدينة والتمثيل الدبلوماسي الأميركي للفلسطينيين مصدرًا للخلاف داخل العلاقة بين واشنطن والحكومات الإسرائيلية. وينضم هذا الملف إلى خلافات أخرى تتعلق بغزة وإيران والاستيطان وشكل التسوية السياسية مع الفلسطينيين.

تكشف مجمل المداخلات أن قوة العلاقة الأميركية الإسرائيلية الحالية لا تلغي التغيرات العميقة التي تشهدها البيئة السياسية والاجتماعية داخل الولايات المتحدة. فقد عزز ترامب الدعم العسكري والسياسي لإسرائيل، لكن الاعتماد المتزايد عليه يثير مخاوف من فقدان الأساس المؤسسي والعابر للحزبين الذي قامت عليه العلاقة خلال العقود الماضية.

كما يظهر أن تراجع التأييد بين الشباب والديمقراطيين وقطاعات من الجمهوريين والإنجيليين والجالية اليهودية قد يتحول إلى تحد استراتيجي طويل الأمد. لذلك تركز الخلاف بين المتحدثين على ما إذا كانت العلاقة الحالية تعكس تحالفًا ثابتًا، أو مرحلة مؤقتة تخفي تآكلًا تدريجيًا في مصادر الدعم الأميركي لإسرائيل.

سابعًا: علاقات إسرائيل الخارجية ومكانتها الدولية

عرضت المداخلات علاقات إسرائيل الخارجية بوصفها شبكة متداخلة من المصالح الأمنية والاقتصادية والعلمية والسياسية، وربطت قدرة إسرائيل على الحفاظ على مكانتها الدولية بإنهاء الحرب أو خفض حدتها، وصياغة رؤية سياسية تجاه الفلسطينيين، وتحويل الإنجازات العسكرية إلى اتفاقات وترتيبات إقليمية. كما كشفت عن انقسام بين اتجاه يدعو إلى استعادة الشرعية وتوسيع التحالفات واتجاه يعتقد أن القوة والتفوق التكنولوجي يستطيعان جذب الدول إلى التعاون مع إسرائيل.

في هذا السياق، ركز آساف أوريون على تراجع مكانة إسرائيل في أوروبا والمجتمع الدولي. وربط هذا التراجع بالدمار في غزة واستمرار الحرب والقتل في الجبهات المختلفة والتطورات في الضفة الغربية وغياب رؤية سياسية واضحة. ورأى أن هذه السياسات ألحقت ضررًا بصورة إسرائيل وشرعيتها، وأن رفض جميع الانتقادات واتهام أصحابها بمعاداة السامية أو تأييد إيران وحماس يمنع إسرائيل من فهم التحولات الدولية والتأثير فيها.

وانطلاقًا من هذا التشخيص، دعا أوريون إلى جهد طويل الأمد لإعادة تموضع إسرائيل داخل المجتمع الدولي، لأن بناء السمعة والعلاقات يحتاج إلى سنوات، فيما تستطيع الدولة تدميرهما خلال فترة قصيرة. ورفض الدعوات إلى التخلي عن أوروبا أو معاملتها بوصفها قارة معادية، مؤكدًا أنها تمثل الشريك التجاري الأساسي لإسرائيل، وترتبط بها بعلاقات علمية وثقافية واقتصادية واسعة. كما دعا إلى تنويع العلاقات الدولية، وتجنب قطع الجسور مع الدول بسبب الخلافات السياسية وتوسيع شبكة الشركاء بما يقلل الاعتماد على قناة واحدة.

وتقاطع تامير هايمان مع هذا الطرح، إذ قدم أوروبا بوصفها جزءًا من البنية الأمنية والاقتصادية والثقافية التي تعتمد عليها إسرائيل. وأوضح أن الحرب كشفت اعتماد الصناعات الإسرائيلية على سلاسل توريد ومكونات أمنية تنتجها دول أوروبية وأن تعطل بعضها أظهر صعوبة إدارة حرب طويلة في ظل تراجع العلاقات مع القارة. كما أكد أن الروابط الأوروبية تشمل التجارة والتكنولوجيا والثقافة والبحث العلمي، وأن تجاهلها يضر بالمصالح الإسرائيلية.

وربط هايمان استعادة العلاقات الخارجية بتقديم إسرائيل رؤية سياسية واضحة؛ فعندما تترك إسرائيل فراغًا بشأن مستقبل الفلسطينيين، تفسر دول أخرى هذا الغياب بوصفه توجهًا نحو السيطرة الدائمة وضم الأراضي وإلغاء أي أفق سياسي. لذلك، دعا إلى إظهار اتجاه نحو التسوية حتى إذا لم تتوافر في المرحلة الحالية خطة تفصيلية أو اتفاق نهائي. ورأى أن هذا الاتجاه يمثل شرطًا لإعادة بناء الثقة مع أوروبا والدول العربية، وتقليل العزلة وتحويل القوة العسكرية إلى شرعية سياسية.

وفي امتداد لهذا التصور، دعا هايمان إلى توسيع اتفاقيات التطبيع وربطها برؤية إقليمية أشمل، وعدم الاكتفاء بعلاقات ثنائية محدودة. واعتبر أن اندماج إسرائيل في الشرق الأوسط يتطلب شبكة من الترتيبات الأمنية والسياسية والاقتصادية إلى جانب خطوات في القضية الفلسطينية. وحذر من أن الدول الإقليمية لن تدخل في شراكات عميقة مع إسرائيل إذا اعتقدت أنها تسعى إلى تغيير الحدود بالقوة، أو إبقاء المنطقة في حالة اضطراب، أو تنفيذ تصورات توسعية مرتبطة بفكرة "إسرائيل الكبرى".

ووفق ما عرضه هايمان عن اتصالاته في المنطقة، لا تشترط دول الخليج في المرحلة الحالية حلًا نهائيًا للصراع الفلسطيني قبل التطبيع مع إسرائيل، لكنها تطلب اتجاهًا سياسيًا واضحًا وإثباتًا أن إسرائيل لا تستهدف

ضم جميع الأراضي. واقترح البدء باتفاقات صغيرة وانتقالية، مثل اتفاق أمني مع سوريا وترتيب سياسي أو أمني مع لبنان وخطوات تدريجية في الساحة الفلسطينية. ورأى أن هذه الترتيبات تستطيع بناء الثقة ثم فتح المجال أمام اندماج أمني واقتصادي وسياسي أوسع مع الدول العربية.

وفي مقابل المقاربة التي تربط العلاقات الإقليمية بمسار سياسي تجاه الفلسطينيين، قدم نفتالي بينيت تصورًا يقوم على "السلام الاقتصادي" أو "السلام التجاري". ورأى أن السعودية وإندونيسيا تهتمان بالاستثمارات والأعمال والتعاون الاقتصادي، وأن إسرائيل تستطيع بناء علاقات معهما من خلال تقديم نفسها شريكًا اقتصاديًا وتكنولوجيًا موثوقًا. كما قال إن التطبيع مع السعودية قد يتحقق من دون إقامة دولة فلسطينية أو الالتزام بمسار يقود إليها.

ومع ذلك، حذر بينيت من أثر تصريحات وزراء اليمين المتطرف في علاقات إسرائيل الخارجية. واتهم إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش وغيرهما بإنتاج أزمات إعلامية وسياسية تدفع حكومات وشركات إلى تجنب التعامل مع إسرائيل، ورأى أن الدول لا ترغب في إقامة علاقات تجارية مع قيادة تصدر عنها مواقف تضر بسمعة الدولة وتزيد عزلتها.

واتخذ بينيت موقفًا أكثر تشددًا تجاه قطر، وأعلن أنه سيصنفها دولة عدو إذا عاد إلى رئاسة الحكومة. ووصفها بأنها قوة معادية تعمل من خلال شبكة نفوذ دولية تشمل الإعلام والجامعات والتمويل السياسي. واتهمها بإنفاق مليارات الدولارات داخل مؤسسات غربية، واستخدام قناة الجزيرة للتأثير في الرأي العام، وتمويل حماس من خلال الأموال التي دخلت إلى قطاع غزة بموافقة إسرائيلية. ورفض التعامل معها بوصفها وسيطًا طبيعيًا، ودعا إلى قطع العلاقات معها بدل الاستمرار في الاعتماد على وساطتها.

ومن زاوية المصالح الأمنية المشتركة، رأى أفيغدور ليبرمان أن إسرائيل تستطيع بناء تحالفات مع الدول السنية التي ترى في إيران والتنظيمات الإسلامية الراديكالية تهديدًا مشتركًا. واعتبر أن الصراع في المنطقة لا يدور أساسًا بين إسرائيل والمسلمين، وإنما يشمل صراعات داخلية وإقليمية بين دول وجماعات إسلامية. لذلك، دعا إلى استثمار المصالح المشتركة مع الدول العربية المعتدلة، ومنع تحول إسرائيل إلى دولة معزولة.

وفي الوقت نفسه، تعامل ليبرمان مع تركيا بوصفها تحديًا استراتيجيًا، خصوصًا في ضوء إمكان تعزيز قدراتها العسكرية وتوسع دورها الإقليمي. ورأى أن القيادة الإسرائيلية لم تدير بصورة مناسبة التغيرات المتعلقة بتركيا والسعودية، وأن الانشغال بالصراعات السياسية الداخلية صرف الانتباه عن تحولات قد تؤثر في ميزان القوى في المنطقة.

أما درور شالوم، فركز على ضرورة إطلاق مبادرة إقليمية واسعة تشمل لبنان وسوريا وغزة والتحالفات الاقتصادية. وأشار إلى مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، المعروف باسم (IMEC)، ورأى أنه يمثل تحولًا أمنيًا وسياسيًا إلى جانب قيمته التجارية والبنيوية. ويمنح المشروع إسرائيل فرصة للاندماج في شبكة تربط الهند ودول الخليج والشرق الأوسط بأوروبا، شريطة امتلاك قيادة قادرة على تحويل الفرصة الاقتصادية إلى علاقات سياسية مستقرة.

وفي هذا الإطار، وصف شالوم التطبيع مع السعودية بأنه فرصة لا يجوز إهدارها، وطالب إسرائيل بتحديد المصالح التي تريد تحقيقها من أي اتفاق. كما رأى أن السلام مع لبنان ممكن؛ لأن الخلافات الحدودية والإقليمية لا تستعصي على التسوية رغم ضعف الدولة اللبنانية وقوة حزب الله. واقترح عملية طويلة تبدأ بقطع خطوط إمداد الحزب عبر سوريا، ونشر قوة دولية فاعلة وتقديم حوافز اقتصادية وسياسية للبنان.

وحذر شالوم من أن غياب المبادرة قد يؤدي إلى فرض قرارات على إسرائيل من الخارج، ومنها الانسحاب من مواقع في سوريا ولبنان من دون الحصول على مقابل أمني أو سياسي. ورأى أن إسرائيل قد تخسر بذلك ما حققته عسكريًا إذا دفعت ثمن العمليات ثم تخلت عن المواقع من دون ترتيب يضمن أمنها.

وامتد تصوره الإقليمي إلى قطاع غزة، حيث دعا إلى إشراك مصر والأردن ودول الخليج وأطراف دولية في إنشاء إدارة مدنية بديلة عن حماس. وأشار إلى إمكان الاستعانة بعناصر شرطة مغربية ومجلس تكنوقراط، مؤكدًا أن البديل عن الحركة لن ينشأ من العمليات العسكرية وحدها. ورأى أن الجمع بين الضغط العسكري والدعم العربي والدولي يمكن أن يقلص قدرة حماس على استعادة السيطرة.

وقدم يائير غولان لبنان بوصفه ساحة يمكن تحويلها من جبهة عسكرية إلى ترتيب سياسي وأمني. ورأى أن الحكومة اللبنانية الحالية قد تكون أكثر إيجابية تجاه إسرائيل من حكومات سابقة، لكنها لا تملك القوة الكافية لفرض سيطرتها في الجنوب. لذلك دعا إلى إنشاء قوة دولية جديدة تتمتع بصلاحيات تنفيذية حقيقية، وتختلف

عن قوة "يونيفيل" التي تراقب الخروقات من دون قدرة كافية على منعها. كما دعا إلى إدخال جهة فلسطينية معتدلة إلى غزة، والاستفادة من مشاركة عناصر مغربية في بناء إدارة بديلة عن حماس.

وفي اتجاه مختلف، رأى بتسلئيل سموتريتش أن الدول تقيم علاقاتها أساسًا وفق المصالح، مع وجود بعض الشراكات القيمية. ودعا إلى الحفاظ على القيمة الاستراتيجية لإسرائيل من خلال القوة العسكرية والاستقلال في إنتاج السلاح والتفوق العلمي والتكنولوجي. وقال إن إسرائيل يجب أن تكون ضمن الدول الثلاث الأولى عالميًا في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية والصناعات الأمنية؛ لأن هذا التفوق سيدفع دولًا كثيرة إلى طلب التعاون الأمني والاستخباري والعلمي معها.

ويعكس موقف سموتريتش تصورًا يرى أن الدول ستتعاون مع إسرائيل نتيجة حاجتها إلى قدراتها حتى في ظل الخلاف السياسي. ويختلف هذا التصور عن موقفي أوريون وهايمان، اللذين أكدا أن القوة والتكنولوجيا لا تعوضان تراجع الشرعية أو غياب الرؤية السياسية.

وامتد أثر تراجع العلاقات الخارجية إلى المجال الأكاديمي والعلمي، إذ أشار تامير شيفر - رئيس الجامعة العبرية في القدس - إلى أن الاتحاد الأوروبي يمثل أكبر مصدر خارجي لتمويل البحث العلمي الإسرائيلي. وأوضح أن عدد منح المجلس الأوروبي للبحوث التي حصل عليها باحثون إسرائيليون انخفض من نحو ثلاثين منحة سنويًا خلال العقد السابق إلى 17 منحة في العام السابق ثم إلى 11 منحة في العام الحالي.

ورأى شيفر أن هذا الانخفاض يعكس "مقاطعة صامتة" تظهر في قرارات اللجان والباحثين والمؤسسات، حتى في غياب قرار رسمي شامل. وقدر خسائر الجامعة العبرية وحدها من تراجع التمويل بنحو مئة مليون شيكل إلى جانب خسارة التمويل الحكومي الموازي لبعض البرامج الأوروبية. ويشير ذلك إلى أن تراجع مكانة إسرائيل يؤثر مباشرة في المختبرات والتوظيف الأكاديمي والتعاون العلمي والقدرة على المنافسة الدولية.

تكشف مجمل المداخلات عن خلاف بشأن الأساس الذي يجب أن تقوم عليه علاقات إسرائيل الخارجية. يدعو اتجاه إلى استعادة الشرعية وتقديم رؤية سياسية تجاه الفلسطينيين وتحويل القوة العسكرية إلى اتفاقات وترتيبات إقليمية. ويركز اتجاه ثانٍ على المصالح الاقتصادية والأمنية المشتركة بوصفها مدخلًا إلى التطبيع والتعاون. أما الاتجاه الثالث، فيرى أن القوة العسكرية والتفوق التكنولوجي والاستقلال التسليحي كفيلة بالحفاظ على القيمة الاستراتيجية لإسرائيل وجذب الشركاء إليها. ومع ذلك، لم تقدم المداخلات معالجة مستقلة ومفصلة للعلاقات

الثنائية بين إسرائيل والصين، رغم حضور الصين في سياق المنافسة التكنولوجية الدولية وموقعها في أولويات القوى الكبرى.

ثامنًا: الاقتصاد والتفوق العلمي والتكنولوجي

قدمت المداخلات الاقتصاد والقدرات العلمية والتكنولوجية بوصفها جزءًا مباشرًا من الأمن القومي الإسرائيلي، لا مجالات مدنية منفصلة عن الجيش والحرب. وأظهرت أن استمرار التفوق العسكري الإسرائيلي يرتبط بقدرة الدولة على تمويل التعليم والبحث العلمي، والحفاظ على العلماء والمهندسين، واستمرار التعاون الدولي، وتطوير الصناعات التكنولوجية والأمنية. كما حذرت من أن الحرب الطويلة والتحولات الديمغرافية وهجرة الكفاءات وتقليص موازنات الجامعات والمقاطعة الأكاديمية قد تؤدي مجتمعة إلى إضعاف القدرة الاقتصادية والعلمية للدولة.

في هذا السياق، قدم بتسلئيل سموتريتش تقييمًا لأداء الاقتصاد الإسرائيلي خلال الحرب، واستعرض مجموعة من القوانين والإصلاحات التي شملت قانون المترو ومشروعات البنية التحتية الوطنية، وإصلاح خدمات الدفع ومعالجة الأرباح غير الموزعة، وصندوق ضريبة الأملاك وإصلاح الودائع المصرفية، وإنشاء قاعدة بيانات ائتمانية للشركات.

كما قال سموتريتش إن وزارة المالية مولت برامج إعادة الإعمار ودعم جنود الاحتياط والنازحين والمتضررين، وتعاملت مع أكثر من مليون مطالبة عن أضرار غير مباشرة ونحو 170 ألف مطالبة عن أضرار مباشرة. وربط قوة الاقتصاد بأداء الشيكل والبورصة وقطاع التكنولوجيا وسوق العمل، ودعا بنك إسرائيل إلى خفض أسعار الفائدة بصورة أسرع لتوفير الائتمان وتحفيز النمو.

ووسع سموتريتش رؤيته لتشمل تطوير إسرائيل إلى مركز مالي دولي وجذب الاستثمارات إلى جانب إعادة العلماء وإنشاء مختبر وطني للعلوم. وقدم هذه العناصر بوصفها جزءًا من استراتيجية اقتصادية تدعم القدرة على تمويل الحرب والمحافظة على التفوق التكنولوجي.

وانتقل يوفال أيلون، من تقييم الأداء الاقتصادي الحالي إلى المخاطر البنيوية طويلة الأمد. ووضع التفوق التكنولوجي ضمن الأعمدة الأربعة للأمن القومي إلى جانب القوة العسكرية، والعلاقات الخارجية ومناعة الدولة وقدرتها على العمل.

وأوضح أيلون أن التحولات الديمغرافية وتراجع الإنتاجية أصبحا مصدر قلق متزايد لدى الجمهور الإسرائيلي، نتيجة تقلص نسبة السكان الذين يعملون ويدفعون الضرائب ويخدمون في الجيش والاحتياط، مقابل اتساع الفئات التي تعتمد على موارد الدولة ولا تتحمل الحجم نفسه من الأعباء.

ومن زاوية المؤسسات الأكاديمية، قال تامير شيفر، إن الأكاديميا الإسرائيلية تمثل أصلًا استراتيجيًا من الدرجة الأولى، لأنها تمد النظام الصحي والاقتصاد والصناعات التكنولوجية والمؤسسة الأمنية بالمعرفة والكوادر والابتكارات. وحذر من أن منظومة التعليم العالي دخلت دائرة الخطر، وأن هجرة العقول تكشف أزمة أوسع ترتبط بنقص الموارد وتراجع الدعم السياسي والجماهيري، وعدم قدرة الجامعات على منافسة المراكز العلمية العالمية.

وأظهرت البيانات التي نوقشت أن نحو 16% من الإسرائيليين الحاصلين على الدكتوراه يعيشون خارج البلاد، وأن النسبة تتجاوز الربع بين حملة الدكتوراه في الرياضيات، وتصل إلى نحو 22% في علوم الحاسوب، و17% في الفيزياء. كما يعيش خارج إسرائيل نحو 23% من حملة الدكتوراه المتخرجين من معهد وايزمان، و18 %من خريجي التخنيون، و15% من خريجي جامعة تل أبيب، ونحو 7% من خريجي جامعة بار إيلان. وتثير هذه الأرقام - وفق النقاش - سؤالًا بشأن قدرة إسرائيل على الحفاظ على تفوقها النوعي في التكنولوجيا والطب والصناعة والأمن.

وفي تفسيره لخطورة هذه الظاهرة، رفض شيفر الافتراض القائل إن الدولة تستطيع تعويض العلماء المغادرين من خلال تدريب باحثين جدد بسهولة. وأوضح أن القضية تتعلق بالاحتفاظ بأفضل 10% من أصحاب المواهب الاستثنائية القادرين على العمل في أي جامعة أو شركة عالمية. وتتنافس الجامعات الإسرائيلية على هؤلاء في مواجهة الجامعات الدولية والشركات التكنولوجية التي تقدم رواتب وفرصًا أفضل إلى جانب البيئة السياسية الداخلية التي تؤثر في شعور الباحث بالاستقرار والحرية والانتماء.

وربط شيفر تزايد الهجرة بالحرب والأزمة السياسية والخلاف بشأن التغييرات القضائية. فالقلق من المسار السياسي وتراجع الحرية الأكاديمية يدفعان باحثين إسرائيليين إلى المغادرة، فيما أدت الحرب وعدم الاستقرار الأمني إلى رحيل أعضاء هيئة تدريس وباحثين دوليين تحتاج إليهم الجامعات.

كما رأى أن الأكاديميا تتعرض لضغط متزامن من الخارج والداخل. فمن الخارج، تتهمها حركة المقاطعة بالتواطؤ مع الحكومة، ومن الداخل يتهمها وزراء وأعضاء في الائتلاف بعدم الولاء للدولة. وأكد أن الحرية الأكاديمية شرط لإنتاج المعرفة؛ لأن البحث يحتاج إلى النقد والتجريب وطرح أفكار قد لا تنسجم مع موقف الحكومة أو المزاج العام.

وامتد القلق إلى موازنات التعليم العالي، إذ أشار شيفر إلى أن حصة الأكاديميا من ميزانية الحكومة الإسرائيلية انخفضت خلال الأعوام الأخيرة من نحو 3% إلى قرابة 2.3%. وقارن ذلك بسنغافورة التي تخصص نحو 5% من ميزانيتها الحكومية للتعليم العالي. ورأى أن تحديد نسبة مستقرة للجامعات يمنحها القدرة على التخطيط طويل الأمد وبناء المختبرات واستعادة العلماء والمحافظة على التفوق العلمي.

وحذر شيفر من أن تقليص التمويل قد يبدو وسيلة سريعة لمعالجة عجز الموازنة، لكن أثره الحقيقي يظهر بعد سنوات. فقد تحتاج الدولة إلى سنتين أو ثلاث حتى تشعر بالخسارة ثم تحتاج إلى عشر سنوات أو أكثر لإعادة بناء المختبرات والكوادر والقدرات التي فقدتها. وترتبط هذه المشكلة بمجالات مثل الطاقة، والشرائح الإلكترونية وأشباه الموصلات والحوسبة الكمية، وهي مجالات تحتاج إلى استثمارات طويلة قبل أن تنتج تطبيقات اقتصادية أو أمنية.

وإلى جانب تراجع التمويل المحلي، حذر شيفر من اتساع المقاطعة الأكاديمية. وتجاوز عدد الحالات الموثقة ألف حالة، فيما قد يصل العدد الفعلي إلى آلاف الحالات غير المعلنة. وتؤثر المقاطعة في الأبحاث المشتركة، والتعاون مع العلماء الأجانب والحصول على المنح والتمويل الدولي.

وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يمثل أكبر مصدر خارجي لتمويل البحث العلمي الإسرائيلي. وكانت إسرائيل تحصل خلال العقد السابق على نحو ثلاثين منحة سنويًا من منح المجلس الأوروبي للبحوث المخصصة للباحثين الشباب ثم انخفض العدد إلى 17 منحة في العام السابق وإلى 11 منحة في العام الحالي. وقدرت خسائر الجامعة العبرية الناتجة من هذا التراجع بنحو مئة مليون شيكل خلال العام، رغم عدم إعلان الاتحاد الأوروبي مقاطعة

رسمية. ووصف شيفر هذا التراجع بأنه "مقاطعة صامتة" تظهر في قرارات الباحثين والمؤسسات واللجان العلمية.

وتناول البروفيسور أرييه تسابان - رئيس جامعة بار إيلان - الكلفة الاقتصادية المباشرة لهجرة الباحثين. وقال إن الدولة تستثمر سنوات طويلة وأموالًا كبيرة في تدريب الباحث ثم تبدأ في استعادة قيمة هذا الاستثمار عندما يصل إلى مرحلة إنتاج المعرفة والتطبيقات الاقتصادية والأمنية. وإذا غادر الباحث في هذه المرحلة، تخسر إسرائيل تكاليف تدريبه وخبرته وقدرته على تطوير أجيال جديدة من العلماء.

وربط تسابان الأكاديميا مباشرة بالصناعات الأمنية، موضحًا أن التكنولوجيا التي تستخدمها إسرائيل في الحرب الحالية نتجت من أبحاث بدأت قبل سنوات. وتمثل الحرب مرحلة تصل خلالها بعض التقنيات إلى النضج، وتثبت فاعليتها في ظروف حقيقية ثم تتحول إلى منتجات قابلة للتصدير. غير أن بيع الجيل الحالي من التكنولوجيا يتطلب تطوير جيل جديد وإلا ستجد إسرائيل نفسها متأخرة أمنيًا ومن دون منتجات حديثة تستطيع تصديرها.

وانطلاقًا من ذلك، رفض تسابان اختزال احتياجات البحث العلمي في مبلغ محدد، مثل عشرة مليارات شيكل؛ لأن إسرائيل تحتاج إلى خبراء في مجالات واسعة تشمل الطائرات المسيرة والطاقة والذكاء الاصطناعي، والحوسبة الكمية وأشباه الموصلات. ولا يكفي وجود باحثين يعالجون المشكلة بعد ظهورها، إذ تحتاج الدولة إلى قاعدة علمية واسعة تستطيع توقع المشكلات وتطوير الحلول قبل تحولها إلى تهديدات فعلية.

وأوضح تسابان أن برامج إعادة العلماء حققت نتائج إيجابية من خلال مساهمة الدولة في تمويل عودتهم وإنشاء مختبراتهم، لكن استيعاب باحث واحد قد يكلف ما بين مليوني دولار وخمسة ملايين دولار، وفق مجال البحث وحجم المعدات المطلوبة. وتظل المساعدة الحكومية أقل من الحاجة الفعلية، خصوصًا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالأمن القومي. كما أشار إلى أن الجامعات لا تستطيع استيعاب جميع حملة الدكتوراه الموجودين في الخارج، ودعا إلى توسيع فرصهم داخل شركات التكنولوجيا والصناعات المتقدمة.

واتسع النقاش من الجامعات إلى مفهوم الأمن القومي نفسه، إذ أكد درور شالوم أن بناء الأمن القومي لا يقتصر على زيادة موازنة الجيش. وتحتاج إسرائيل - وفق رؤيته - إلى الاستثمار في المدارس والجامعات والبحث العلمي؛ لأنها لن تحقق القفزة المطلوبة في الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية والصناعات الدفاعية من دون إعداد جيل جديد من العلماء والمهندسين.

وحذر شالوم من هجرة أصحاب القدرات الاستثنائية، مشيرًا إلى أنه شاهد خلال عمله في الاستخبارات عددًا من ذوي الكفاءات الذين أسسوا شركات ناشئة ثم غادروا إسرائيل. ورأى أن خسارة هؤلاء تهدد القدرة الأمنية والاقتصادية؛ لأنهم يمثلون الرابط بين المعرفة الأكاديمية والابتكار الصناعي والتطبيق العسكري.

كما ربط شالوم ازدحام المدارس وتراجع الاستثمار في التعليم بقدرة الدولة المستقبلية على التعامل مع التهديدات الخارجية، مؤكدًا أن الاقتصاد والتعليم والبحث العلمي والقوة الاجتماعية مكونات أساسية للأمن القومي.

وفيما يتعلق بالصناعات العسكرية، أشار آساف أوريون إلى أن الحرب كشفت محدودية القدرات الإنتاجية والمخزونات العسكرية الإسرائيلية، واعتمادها على الصناعات والمكونات والأسلحة الأميركية. واستبعد إمكان تحقيق استقلال كامل في إنتاج السلاح؛ لأن الصناعات العسكرية تعتمد على سلاسل توريد دولية ومواد لا تملكها إسرائيل.

لذلك دعا أوريون إلى توسيع الإنتاج المحلي وتقليل بعض أوجه الاعتماد مع المحافظة على العلاقات الأميركية والأوروبية؛ لأن العزلة ستضعف الاقتصاد والقدرات التكنولوجية. كما رأى أن على إسرائيل تقديم نفسها للولايات المتحدة بوصفها شريكًا يوفر ابتكارًا عسكريًا وتكنولوجيًا واقتصاديًا، خصوصًا في ظل تركيز واشنطن على منافسة الصين والحفاظ على التفوق التكنولوجي العالمي. ويمنح هذا التوجه العلاقة بين الطرفين مضمونًا يتجاوز طلب الأسلحة والمساعدات، ويجعل التكنولوجيا الإسرائيلية جزءًا من الشراكة الاستراتيجية.

وامتدت الآثار الاقتصادية للحرب إلى المناطق الحدودية، حيث تناولت المداخلات الوضع في شمال إسرائيل. فقد تحدث موشيه دافيدوفيتش عن انهيار السياحة الريفية وغياب الزوار عن البلدات الحدودية، نتيجة استمرار النشاط العسكري وحركة الطائرات والدبابات. وطالب بتعويض السكان والمزارعين وأصحاب المصالح، ومنح البلدات الحدودية امتيازات ضريبية، وتطوير الطرق والسكك الحديدية والمستشفيات والجامعات.

وفي عرضها لخطط إعادة الإعمار، قالت ليئات كوهين -المسؤولة عن التخطيط والاستراتيجية في إدارة "تنوفا للشمال" - إن الحكومة خصصت نحو 13 مليار شيكل لإعادة إعمار الشمال، وتمويل الطرق والمباني العامة والبنية التحتية ورياض الأطفال. وربطت بقاء السكان بتوفير الأمن والعمل والتعليم والصحة والمواصلات، ورأت أن إعادة الإعمار يجب أن تشمل جامعة تل حاي، ومستشفى الجليل، والمراكز الاقتصادية، والخدمات التعليمية والصحية.

تكشف مجمل المداخلات أن التفوق العلمي والتكنولوجي الإسرائيلي لا يمثل قدرة دائمة أو مضمونة. فهو يعتمد على عدد محدود من العلماء والمهندسين وعلى استثمارات تحتاج إلى سنوات حتى تنتج نتائجها، وعلى جامعات منفتحة وقادرة على التعاون الدولي، وعلى اقتصاد يستطيع تمويل المختبرات والشركات الناشئة والصناعات الأمنية. وإذا استمرت هجرة العقول، وتراجعت موازنات التعليم واتسعت المقاطعة، وطالت الحرب فقد تفقد إسرائيل أحد أهم مصادر قوتها الاقتصادية والعسكرية.

خلاصة تحليلية: الدلالات والتداعيات

تُظهر قراءة مخرجات مؤتمر "العصر الأمني الجديد لإسرائيل" أن النقاش الإسرائيلي حول الأمن القومي تجاوز حدود المسألة العسكرية الضيقة، واتجه نحو أسئلة أكثر شمولًا تتعلق بهوية الدولة وطبيعة نظامها السياسي، وعلاقتها بمحيطها الإقليمي والدولي. ورغم تقاطع معظم المتحدثين عند الإقرار بفشل عقيدة الاحتواء التي أدارت إسرائيل من خلالها التهديدات خلال المرحلة السابقة، لم يتبلور توافق مماثل بشأن العقيدة التي يمكن أن تحل محلها. ويضع هذا الخلاف إسرائيل - وفق المداخلات نفسها - في مرحلة انتقالية غير محسومة بين اتجاه يدعو إلى الحسم العسكري المفتوح وتوسيع السيطرة، واتجاه يعيد الاعتبار إلى الأدوات السياسية والتحالفات والتسويات بوصفها وسائل لتحويل القوة العسكرية إلى نتائج استراتيجية.

وتظهر حدة هذا الخلاف بصورة أوضح في المحور الفلسطيني، الذي يكشف واحدة من أعمق نقاط التوتر داخل النقاش الإسرائيلي. فمن جهة، يدفع الاتجاه الاستيطاني - الذي مثله سموتريتش وبن غفير - نحو تكريس السيطرة الإسرائيلية المباشرة وتوسيع الاستيطان ومنع قيام دولة فلسطينية. ومن جهة أخرى، يدعو الاتجاه الأمني الانفصالي - الذي مثله ديكل وغولان وآيزنكوت - إلى الحفاظ على السيطرة الأمنية مع تحقيق فصل سياسي وإداري وديمغرافي عن الفلسطينيين.

ويضع الاتجاهان إسرائيل أمام معضلة استراتيجية بين السيطرة الكاملة وما يترتب عليها من كلفة ديمغرافية وسياسية ودولية، والفصل الإداري الذي يحافظ - وفق التصور الإسرائيلي - على الطابع اليهودي والديمقراطي للدولة من دون أن يقدم حلًا سياسيًا نهائيًا للصراع. كما تشير التحذيرات المتكررة من واقع الدولة الواحدة إلى

أن هذا السيناريو لم يعد احتمالًا نظريًا بعيدًا، وإنما أصبح نتيجة ممكنة للمسار القائم في حال استمرار السيطرة الإسرائيلية وغياب التسوية السياسية.

ويتكرر غياب البديل الحاسم في الملف الإيراني، إذ يعكس الخلاف بين دعاة الضربات الاستباقية المتكررة ودعاة الحملة الطويلة التي تجمع القوة العسكرية بالدبلوماسية والعقوبات والتفتيش إدراكًا إسرائيليًا بأن العمليات العسكرية لم تنه المشروع النووي الإيراني. فقد ألحقت الضربات أضرارًا بالمنشآت والقدرات البشرية والتقنية، لكنها لم تزل المواد المخصبة والمعرفة العلمية وأجهزة الطرد المركزي والمنشآت المحصنة التي تسمح لإيران بإعادة بناء البرنامج.

لذلك، ستظل أي استراتيجية إسرائيلية مستقبلية مرهونة بمدى استعداد الولايات المتحدة للانخراط السياسي والعسكري والاستخباري المتواصل، وبقدرة إسرائيل على الجمع بين التأخير العسكري والرقابة الدولية والضغط الاقتصادي بدل التعويل على عملية واحدة تحقق حسمًا نهائيًا.

وتعزز خريطة التهديدات التي عرضها معهد دراسات الأمن القومي هذا التحول في تعريف الأمن الإسرائيلي. فقد وضعت الدراسة التهديدات الداخلية، وفي مقدمتها الانقسام المجتمعي وتراجع الطابع الديمقراطي، وضعف الثقة بالمؤسسات في مرتبة تقترب من خطورة التهديدات العسكرية الخارجية. ويشير ذلك إلى تغير ملحوظ في الخطاب الأمني الإسرائيلي، الذي أصبح يعترف بأن قدرة الدولة على الصمود لا تعتمد على الجيش وحده، وإنما تستند أيضًا إلى التماسك الاجتماعي وشرعية المؤسسات والقدرة الاقتصادية والتفوق العلمي والتكنولوجي والعلاقات الخارجية. كما يظهر أن الخطر الأكبر لا يرتبط بكل تهديد منفرد، وإنما باحتمال تزامن التهديدات الداخلية والخارجية وتحولها إلى أزمة مركبة تستنزف قدرة الدولة على التعبئة واتخاذ القرار ومواصلة الحرب.

وفي هذا الإطار، يكتسب تراجع الدعم الأميركي العابر للحزبين وتآكل العلاقات مع أوروبا واتساع المقاطعة الأكاديمية وهجرة الكفاءات العلمية، دلالة تتجاوز آثارها المباشرة. فهذه التحولات تمس شبكة التحالفات والموارد والقدرات العلمية والاقتصادية التي استندت إليها إسرائيل تاريخيًا في بناء تفوقها العسكري وإدارة حروبها. كما أن الاعتماد المتزايد على شخص الرئيس دونالد ترامب قد يوفر دعمًا قويًا في المدى القريب، لكنه لا يعالج التراجع التدريجي في التأييد داخل قطاعات واسعة من المجتمع الأميركي، ولا يضمن استمرار الغطاء السياسي والعسكري بعد انتهاء ولايته.

وتقود هذه المسارات مجتمعة إلى أن التحدي الإسرائيلي الرئيس لا يتمثل في القدرة على تحقيق إنجازات عسكرية تكتيكية فقد أظهرت المداخلات ثقة واسعة بقدرة الجيش على إلحاق الضرر بخصوم إسرائيل. وإنما يتمثل التحدي في تحويل هذه الإنجازات إلى واقع سياسي وأمني مستقر، من خلال تحديد غاية واضحة للحرب وصياغة رؤية تجاه الفلسطينيين، وبناء ترتيبات إقليمية وترميم العلاقات الدولية وحماية القدرات الاقتصادية والعلمية.

لذلك، شكلت الفجوة بين الإنجاز الميداني وغياب الرؤية السياسية السمة الأبرز التي تقاطعت عندها معظم المداخلات، رغم اختلاف مواقع أصحابها السياسية وتصوراتهم بشأن مستقبل إسرائيل والمنطقة.

الملحق 1

قائمة بجلسات ومداخلات المؤتمر

أساف أوريون. "دعائم بديلة لإسرائيل: ماذا يحدث عندما يرحل الأب؟". مقابلة أجراها رون بن يشاي ضمن مؤتمر الأمن القومي، قناة INSS Israel على يوتيوب، 27 تموز 2026.
https://www.youtube.com/watch?v=hkjSuSsBB6M&t=5s

أفنير فيلان ، وداني سيترينوفيتش، وسيما شاين. "مؤتمر الأمن القومي: التهديد النووي الإيراني، بين واقع التسوية واستمرار الإنفاذ". جلسة نقاش أدارها أساف أوريون ضمن مؤتمر الأمن القومي، قناة INSS Israel على يوتيوب، 27 تموز 2026. https://www.youtube.com/watch?v=pa15CqdPfLc&t=3s

أفيغدور ليبرمان. "مؤتمر الأمن القومي: القيادة تحت الاختبار". مقابلة أجراها يوفال كارني ضمن مؤتمر الأمن القومي، قناة INSS Israel على يوتيوب، 27 تموز 2026. https://www.youtube.com/watch?v=UDlqqiYEOOE

إيتمار بن غفير. "مؤتمر الأمن القومي: القيادة تحت الاختبار". مقابلة أجرتها يوفال كارني ضمن مؤتمر الأمن القومي، قناة INSS Israel على يوتيوب، 27 تموز 2026.
https://www.youtube.com/watch?v=SbwlOzSmCG0&t=3s

بتسلئيل سموتريتش. "مؤتمر الأمن القومي: القيادة تحت الاختبار". مقابلة أجرتها موران أزولاي ضمن مؤتمر الأمن القومي، قناة INSS Israel على يوتيوب، 27 تموز 2026. https://www.youtube.com/watch?v=LOsEAFf9-aE

بيني غانتس. "مؤتمر الأمن القومي: القيادة تحت الاختبار". مقابلة أجراها أمير إيتينغر ضمن مؤتمر الأمن القومي، قناة INSS Israel على يوتيوب، 27 تموز 2026.
https://www.youtube.com/watch?v=pDvWlxUTNUc&t=3s

تامير شيفر ، ورام أميناح، وآريه تسابان. "مؤتمر الأمن القومي: تهديد هجرة العقول، هل تتآكل الميزة النوعية في جبهة الأمن القومي؟". جلسة نقاش أدارتها تال شاحاف ضمن مؤتمر الأمن القومي، قناة INSS Israel على يوتيوب، 27 تموز 2026. https://www.youtube.com/watch?v=-ekWWdJq13o&t=108s

تامير هايمان. "مؤتمر الأمن القومي: تقدير موقف". مقابلة أجرتها شارون كيدون ضمن مؤتمر الأمن القومي، قناة INSS Israel على يوتيوب، 27 تموز 2026. https://www.youtube.com/watch?v=SQ-9e_gneh0&t=2s

تامير هايمان. "مؤتمر الأمن القومي: خطر فقدان الدعم الأميركي في مرحلة ما بعد ترامب". مقابلة أجراها نداف إيال ضمن مؤتمر الأمن القومي، قناة INSS Israel على يوتيوب، 27 تموز 2026.
https://www.youtube.com/watch?v=pZMGNnoD1-g&t=107s

درور شالوم. "مؤتمر الأمن القومي: خريطة التهديدات، من المخاطر إلى الفرص". مقابلة أجرتها شارون كيدون ضمن مؤتمر الأمن القومي، قناة INSS Israel على يوتيوب، 27 تموز 2026.
https://www.youtube.com/watch?v=HjJ5zrcypSU

غادي آيزنكوت. "مؤتمر الأمن القومي: القيادة تحت الاختبار"، مقابلة أجرتها موران أزولاي ضمن مؤتمر الأمن القومي، قناة INSS Israel على يوتيوب، 27 تموز 2026. https://www.youtube.com/watch?v=KGFAdmI-idI&t=317s

منصور عباس. "مؤتمر الأمن القومي: القيادة تحت الاختبار". مقابلة أجراها عوفر شيلح ضمن مؤتمر الأمن القومي، قناة INSS Israel على يوتيوب، 27 تموز 2026. https://www.youtube.com/watch?v=zrdkNa3s0f0

موشيه دافيدوفيتش ، وعيديت شفران غيتلمان، ولي آت كوهين. "مؤتمر الأمن القومي: تحدي المناعة الوطنية، هل لبّينا توقعات السكان في الجبهة الشمالية؟". جلسة نقاش أدارتها شارون كيدون ضمن مؤتمر الأمن القومي، قناة INSS Israel على يوتيوب، 27 تموز 2026. https://www.youtube.com/watch?v=DFWld8WiPRA

نعومي نيومان ، وعنات روث، وأودي ديكل. "مؤتمر الأمن القومي: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، إذا لم تكن إدارة الصراع، فما البديل؟". جلسة نقاش أدارها إليشاع بن كيمون ضمن مؤتمر الأمن القومي، قناة INSS Israel على يوتيوب، 27 تموز 2026. https://www.youtube.com/watch?v=rYQ8lKCflQw&t=3s

نفتالي بينيت. "مؤتمر الأمن القومي: القيادة تحت الاختبار". مقابلة أجرتها موران أزولاي ضمن مؤتمر الأمن القومي، قناة INSS Israel على يوتيوب، 27 تموز 2026.
https://www.youtube.com/watch?v=X715Ei4swtw&t=10s

يائير غولان. "مؤتمر الأمن القومي: القيادة تحت الاختبار". مقابلة أجراها أمير إيتينغر ضمن مؤتمر الأمن القومي، قناة INSS Israel على يوتيوب، 27 تموز 2026.
https://www.youtube.com/watch?v=H0S_8YTEDZo&t=9s

يوفال إيلون. "مؤتمر الأمن القومي: دراسة التهديدات التي تواجه إسرائيل". مقابلة أجرتها شارون كيدون ضمن مؤتمر الأمن القومي، قناة INSS Israel على يوتيوب، 27 تموز 2026.
https://www.youtube.com/watch?v=QshxTgAaGA4&t=5s